



مجلة التجارة والتمويل

[/https://caf.journals.ekb.eg](https://caf.journals.ekb.eg)

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الثاني

يونيو ٢٠٢٢

إطار مقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية

المشفرة في مصر (دراسة نظرية ميدانية)

**A proposed framework to address potential of tax
accounting problems for cryptocurrencies in Egypt
(Theoretical field study)**

الدكتور/ السيد زكريا إبراهيم

مدرس المحاسبة والمراجعة بالمعهد العالي

للعلوم التجارية بالمحلة

إطار مقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة في مصر (دراسة نظرية ميدانية)

ملخص البحث:

تعد العملات الرقمية المشفرة تقنية تم تطويرها منذ عشر سنوات. ويعتبر البيتكوين أول عملة رقمية مشفرة وأكثرها شيوعاً، حيث تمهد الطريق لتكنولوجيا مختلفة عن أنظمة الدفع المالي السائد منذ عدة عقود، وتخفف من تكلفة المعاملات، لكن لا تضمنها أي دولة وتعتمد فقط على ثقة المستخدمين فيها.

وقد أهدف الباحث دراسة وتحليل مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة، وأسس المحاسبة الضريبية عن هذه العملات في بعض الأنظمة الأجنبية للاستفادة منها في وضع إطار مقترح لعلاج هذه المشكلات في مصر، مع إختبار مدى قبول هذا الاطار في الواقع العملي من خلال إجراء دراسة ميدانية.

وقد تم استخدام أسلوب قائمة الاستقصاء لجمع البيانات من العينة محل الدراسة وعددها (٤٨) مفردة من خبراء الضرائب، وخبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأكاديميين بالجامعات المصرية. وقد تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام بعض الأساليب الإحصائية الملائمة وتحليل نتائجها.

وقد توصلت نتائج الدراسة الميدانية إلى قبول فروض البحث الثلاثة. وقد تم التوصية بضرورة تعديل قانون الضريبة على الدخل وقانون ضريبة القيمة المضافة بما يوفر الصلاحية القانونية للمعاملة الضريبية السليمة لأنشطة وعمليات تكنولوجيا البلوك تشين ومنها العملات الرقمية المشفرة في ضوء الاستفادة من النظم الضريبية الأجنبية للمعاملة الضريبية لهذه الأنشطة وإصدار معيار محاسبي ينظم المعالجة المحاسبية لها. يضاف إلى ذلك ضرورة تطبيق برامج فعالة للفحص الضريبي لأنشطة هذه التكنولوجيا، وإنشاء نظام تتبع إلكتروني للمعاملات عبر شبكة الأنترنت.

الكلمات الأفتتاحية:

العملات الرقمية المشفرة - التعدين - سلاسل الكتل - إنقسام العملات المشفرة - الأنظمة الضريبية الأجنبية - العروض الأولية للعملة.

A proposed framework to address potential of tax accounting problems for cryptocurrencies in Egypt (Theoretical field study)

Research Summary:

Cryptocurrencies are a technology that was developed ten years ago, whereas Bitcoin is the first and most popular cryptocurrency that paves the way for a different technology from the financial payment systems that have been prevalent for several decades, and reduces the cost of transactions but is not guaranteed by any country and depends only on the trust of users in it.

The researcher aimed to study and analyze the problems of tax accounting for these currencies in some foreign systems to benefit from them in developing a proposed framework to treat these problems in Egypt, and testing the extent to which this framework is accepted in practice through the field study.

The survey method was used to collect data from the study sample of the study, which consisted from (48) single from tax experts, ICT experts and academics in Egyptian universities. The data of the study are analyzed using some statistical methods.

The results of the study present the acceptance of the three research hypotheses, and it was recommended that the Income Tax Law and the Value Added Tax Law should be amended, in order to provide legal validity for proper tax treatment.

Taking advantage of foreign tax systems for the tax treatment of activities and issuing an accounting standard that regulates the accounting treatment for them, and the need to implement effective programs for tax examination of the activities of this technology, and the establishment of an electronic tracking system for transactions via the Internet

Key words:

Cryptocurrency - mining - block chains - cryptocurrency split - Foreign tax systems - Initial coin offerings

القسم الأول

الاطار العام للبحث

١/١ : مقدمة وطبيعة مشكلة البحث.

تقوم النقود بدور بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية من خلال قيامها بدور الوساطة المالية في المبادلات سواء المحلية أو الدولية. وقد شهدت النقود على مدى تاريخها تطورات كبيرة في الشكل والمضمون حتى وقتنا الحاضر خصوصاً مع تطور الصناعة المالية والمصرفية، وإنتشار التجارة الإلكترونية وتطور وسائل الدفع والتحويل الإلكتروني وفق نماذج أعمال جديدة. وقد ظهر البيتكوين كأول عملة رقمية مشفرة وأكثر شهرة على الأنترنت، حيث تم إبتكارها في عام ٢٠٠٨ بواسطة مجموعة من الطلبة الايرلنديين. ووصف عمله البيتكوين بأنها نظام نقدي إلكتروني يعتمد في إتمام المعاملات المالية على مبدأ الند للند Peer-To-Peer وهو مصطلح تقني يعني وجود طرفين للمعاملة دون الحاجة إلى طرف ثالث خارجي موثوق فيه كوسيط لإتمام المعاملة. وقد استبدل الطرف الثالث الخارجي بتكنولوجيا التشفير للمعاملات بإستخدام تقنية سلسلة الكتل. وقد تم البدء في تداول عمله البيتكوين في عام ٢٠٠٩ (صلاح، ٢٠١٥)

وتستخدم العملات الرقمية المشفرة شبكة الانترنت لإتمام جميع عمليات البيع والشراء وعمليات التبادل الأخرى. ويتم تسجيل وتخزين جميع المعاملات في سلسلة زمنية تعرف بإسم سلسلة الكتل (Block Chain) وهي عبارة عن دفتر أستاذ موزع يتيح تخزين السجلات وفرزها في كتل، حيث تساعد تكنولوجيا سلسلة الكتل على إضفاء الثقة دون الحاجة إلى طرف ثالث مما يقلل من تكلفة العمليات (Chartered Accountants Australia) (CA), January, 2017

وبالرغم من رفض البنوك المركزية وسلطات الدول في الغالب خاصة في مصر الاعتراف بأن العملات الرقمية المشفرة أموال، فإن حجم المبادلات الإلكترونية التي تستخدم العملات الرقمية المشفرة (البيتكوين) في إزدیاد، بحيث أصبحت تشكل حصة لا يمكن تجاهلها من الثروة العالمية. وكما هو الحال بالنسبة للظواهر الاقتصادية الأخرى، فإنه يجب معالجة العملات الرقمية المشفرة في البيانات المالية للوحدات الاقتصادية التي تستخدمها.

وقد زاد التوسع في استعمال العملات الرقمية المشفرة أثناء حرب روسيا على اوكرانيا، فاستعملتها روسيا وتوسعت فيها لنقل ملايين الدولارات عبر الحدود للهروب من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها واستعملتها اوكرانيا لجمع التبرعات لشراء المعدات الحربية ضد روسيا.

ورغم أن ظاهرة العملات الرقمية المشفرة أصبحت ظاهرة عالمية تتطور بشكل سريع بعيداً عن سيطرة الدول والبنوك المركزية، حيث لم تعتمد أي حكومة بعد أي من العملات المشفرة كعملة رسمية، ومع ذلك فهي تمثل قيمة داخل المجتمع يتم استخدامها كوسيلة للمبادلات الالكترونية. وفي ظل هذه التطورات لم يعد ملائماً البقاء على الحياد في مصر تجاه هذه العملات، إذ أن الحكمة تقتضي اليوم ترك موقف اللامبالاة، من خلال فهم طبيعة هذه العملات وخصائصها وأنواعها ومشاكلها الضريبية من أجل الاستفادة من المزايا التي تقدمها أو على الأقل التصدي لمخاطرها.

وتتسم العملات الرقمية المشفرة بالعديد من المزايا، إلا أنه يوجد العديد من المشكلات التي ترتبط باستخدام تلك العملات، مثل التقلب المرتفع في القيمة، ومخاطر كبيرة في الاستثمار، وعدم وجود جهة إصدار مركزية، ووجود مشكلات أخرى مرتبطة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيره من الأنشطة غير القانونية (Jvaschnko,2017) بما يتطلب ضرورة تدخل حكومات الدول بوضع الضوابط والتشريعات التي تحد من استخدامها في تلك الأعمال غير المشروعة.

فإذا كانت العملة تأخذ الشكل الرقمي المشفر والذي يعترف به بين طرفي عمليات التبادل الالكتروني، فماذا يكون الحال لو تقرر فرض ضريبة على العمليات المتعلقة بذلك التبادل. وكيف يتم الاعتراف بالقيم المقابلة لهذه العملة؟ وكيف يتناولها التشريع المصري عند تقرير الضريبة؟ وهل هناك من العملات الرقمية المشفرة أو الافتراضية ما يكون لها شكل أو غطاء قانوني يعترف به من سلطة النقد؟

في ضوء ما تقدم يمكن تلخيص مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- ما هي طبيعة العملات الرقمية المشفرة وخصائصها ومزاياها وأنشطتها، وعوائق أنتشارها في مصر؟

- ٢- ما هي مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة؟
- ٣- كيف يمكن الاستفادة من النظم الضريبية الأجنبية في المحاسبة الضريبية بالنسبة للعملات الرقمية المشفرة في مصر؟
- ٤- كيف يمكن طرح إطار مقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة في مصر؟
- ٥- كيف يمكن إختبار الإطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي لهذه العملات لتحديد مدى صلاحيته في الواقع العملي؟
- ٢/١: أهداف البحث.**

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. إيضاح أهم عوائق إنتشار إستخدام العملات الرقمية المشفرة في مصر.
 ٢. دراسة تحليلية لمشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة التي تؤثر على الربح الضريبي المتوقع لها وبالتالي على الحصيلة الضريبية للدولة.
 ٣. وضع إطار مقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة يساهم في تحديد الوعاء الضريبي لها بشكل سليم.
 ٤. إجراء دراسة ميدانية لتحديد مدى قبول الإطار المقترح في الواقع العملي ومدى مساهمته في علاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة.
- ٣/١: أهمية البحث.**

يحتوى هذا البحث على أهمية خاصة في المجالين العلمي والعملي على النحو التالي:

١/٣/١: الأهمية العلمية.

تتمثل الأهمية العلمية في الآتي:

١. يتناول البحث موضوعا حديثا في مجال المحاسبة الضريبية في ظل غياب المعايير اللازمة للمحاسبة والأفصاح عن العملات الرقمية المشفرة.
٢. إلقاء الضوء على المشكلات الضريبية المتوقعة لاستخدام العملات الرقمية المشفرة، والنظم الضريبية الأجنبية للمحاسبة الضريبية لهذه العملات وأوجه الاستفادة منها في مصر.

٣. وضع إطار مقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة بما يساهم في إصلاح نظام ضريبة الدخل في مصر.
١/٣/٢: الأهمية العملية.

تتمثل الأهمية العملية في الآتي:

١. ما يوفره البحث من نتائج تحليل مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة، بما يساهم في وضع إطار مقترح لعلاج هذه المشكلات بحيث يناسب طبيعة الواقع العملي في مصر.
٢. توفير قواعد وأسس محاسبية ضريبية موضوعية وواقعية لهذه العملات الرقمية المشفرة، من خلال مساعدة السلطات الضريبية في مصر في إصدار تعليمات أو كتب دورية بشأن المحاسبة الضريبية لهذه العملات بما يحقق الملائمة بين النظام الضريبي المصري وأنشطة الاقتصاد الرقمي.
٣. تحقيق حصيلة ضريبية وفيرة كانت مخفية يتوافر فيها عنصري الضمان والاستمرارية نتيجة التعامل بالعملات الرقمية في المبادلات الالكترونية.

١/٤: فروض البحث.

- على ضوء طبيعة مشكلات البحث وأهميته وأهدافه، يركز البحث على الفروض الآتية:
١. لا توجد فروق جوهرية بين آراء مفردات عينة الدراسة حول عوائق إنتشار إستخدام العملات الرقمية المشفرة في مصر.
 ٢. لا توجد فروق جوهرية بين آراء مفردات عينة الدراسة حول وجود العديد من مشكلات التحاسب الضريبي لإستخدام العملات الرقمية المشفرة في مصر.
 ٣. لا توجد فروق جوهرية بين آراء مفردات عينة الدراسة حول مدى مساهمة الاطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة في مصر. وسوف يقوم الباحث بإختبار هذه الفروض من خلال الدراسة الميدانية بإستخدام قائمة استقصاء كوسيلة أساسية للحصول على البيانات اللازمة للدراسة، ومعالجة هذه البيانات وتحليلها باستخدام اختيار (كا^٢) لحساب دلالة الفروق بين التكرارات والنسب المئوية.

5/1: نطاق البحث وحدوده.

يتمثل نطاق البحث وحدوده فيما يلي:

١. يقتصر البحث على دراسة مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة في ضوء قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، وقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته دون التعرض لباقي أنواع الضرائب (الجمركية، والأخرى).
٢. تقتصر دراسة الأنظمة الضريبية الأجنبية للمحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة على بعض الدول التي أصدرت إرشادات للمعاملة الضريبية لها مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي ممثلة في بلجيكا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة وفرنسا وسويسرا وبعض الدول الآسيوية ممثلة في سنغافورة واليابان.
٣. تقتصر الدراسة الميدانية على إختيار مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة والاطار المقترح لعلاج هذه المشكلات في مصر.
٤. لن يتناول البحث الجوانب الفنية للعملات الرقمية المشفرة والأبعاد التنظيمية والقانونية لها، ولن يتناول إجراءات وأساليب الفحص الضريبي لهذه العملات إلا بما يخدم أهداف البحث.

٦/1: منهج وأسلوب البحث.

لتحقيق هدف الدراسة أعتمد الباحث على المنهج العلمي المعاصر بشقيه الاستقرائي والاستنباطي وذلك للقيام بنوعين من الدراسات:

- ١/٦/1: **الدراسة النظرية.** من خلال الكتب والمجلات العلمية والمؤتمرات العلمية المرتبطة بموضوع البحث، واستقراء العديد من الدراسات السابقة في مجال العملات المشفرة، وتكنولوجيا سلاسل الكتل وارتباطها بمجال المحاسبة الضريبية لها في بعض النظم الضريبية الأجنبية، حيث سيتم استخدام المنهج الاستنباطي في بناء الاطار النظري للبحث وإشتقاق فروض البحث.
- ١/٦/2: **الدراسة الميدانية.** سيتم توجيه إستبيان لاستقصاء آراء فئات عينه الدراسة من خبراء الضرائب من كبار المحاسبين والمراجعين والأطعم الفنية من الفاحصين، وخبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأكاديميين من أساتذة المحاسبة بالجامعات المصرية حول مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة ومدى فعالية الاطار المقترح

لعلاجها من خلال إستخدام بعض الأساليب الاحصائية الملائمة وتحليل نتائجها، حيث سيتم استخدام المنهج الاستقرائي في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لاختبار فروض البحث.

٧/١: الدراسات السابقة.

تختلف المحاسبة الضريبية للعمليات الرقمية المشفرة من دولة لأخرى، ففي حين أن البعض يخضع المعاملة الضريبية بها الضريبة، فإن البعض الآخر يحظر التعدين و المعاملات باستخدام العملات المشفرة ويعتبرها جريمة، ودول أخرى تعفيها من الضرائب نهائيا او لمدة محددة. ومن هنا ظهرت أهمية التحاسب الضريبي للعملات الرقمية المشفرة في السنوات الأخيرة سواء على مستوى الفكر المحاسبي او الممارسة الضريبية وتستلزم اهتمام خاص بها ولذلك يتم تقسيم الدراسات السابقة الي القسمين الآتيين:

١/٧/١: دراسات سابقة تناولت المحاسبة الضريبية للعملات الرقمية المشفرة.

تناولت دراسة (Alonso,2019) أنشطة وعمليات العملات المشفرة، من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لبيان خصائص العملات المشفرة والمعاملة الضريبية لها في إسبانيا، وخلصت الدراسة إلى أن التشريعات القانونية لم تنظم أنشطة وعمليات العملات المشفرة ولم توضح المحاسبة الضريبية لها، حيث تتم معاملتها كأصول أو ممتلكات وفقا لارشادات الإدارة العامة للضرائب الأسبانية، حيث تخضع للضريبة على المكاسب الرأسمالية لأغراض ضريبة الدخل الشخصي، أما نشاط البيع فهو معفي من الضريبة على القيمة المضافة، بينما يتم معالجتها مثل الممتلكات التقليدية بالنسبة للضريبة على الأملاك والتمويلات.

وتناولت دراسة (Hagiwara,2019) أهم التحديات في الأقتصاد الرقمي لجمهورية الصين الشعبية، وتمثلت في ثلاث تحديات هم: تحديد أنشطة الأقتصاد الرقمي، جمع المعلومات وفحصها، تحديد العملاء، وقد أوصت الدراسة بضرورة إصلاح منظومة الإدارة الضريبية من خلال تقليل الاعتماد على فواتير الضرائب الورقية، لعدم توافقها مع مجالات الأقتصاد الرقمي، وإنشاء نظام موحد لإدارة الضرائب على مستوى الدولة بدلا من النظام اللامركزي الحالي، لتحسين جمع المعلومات الضريبية والحد من تكاليف الإمتثال الضريبي للممولين.

وعرضت دراسة (Greffit,2019) المعاملة الضريبية للأصول المشفرة في جنوب أفريقيا وفقاً لإرشادات السلطات الضريبية بها. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة معاملة الأصول

المشفرة كأصول غير ملموسة يخضع ناتج التعامل للضريبة على الدخل. أما بالنسبة للقيمة المضافة فإنه يتم إعفاء معاملات العملات الرقمية من ضريبة القيمة المضافة، حيث أنها معاملات منفصلة عن معاملات الخدمات المالية، وبالتالي فإن شراء وبيع أو نقل ملكية أو إصدار أو الاحتفاظ بالعملات الرقمية المشفرة لن يتم فرض ضريبة القيمة المضافة عليها.

وتناولت دراسة (حامد، ٢٠٢٠) إطاراً مقترحاً للمعاملة الضريبية لأنشطة وعمليات تكنولوجيا البلوك تشين وتطبيقاتها في مصر بإخضاع إيرادات التعدين للضريبة على الدخل على أساس القيمة السوقية العادلة أثناء إستلام الأصول المشفرة بعد إستبعاد ١٠٪ منها أو تكاليف التعدين أيهما أقل، وإخضاع أرباح منصات التداول ومحافظ الأصول الرقمية المشفرة وأرباح العقود الذكية للضريبة على الدخل، وعدم خضوع العروض الأولية للعملة لضريبة الدخل إلا إذا كانت الرموز الرقمية تصنف كرموز ملكية، مع معاملة التبرعات بالأصول المشفرة مثل المعاملة الحالية للتبرعات في قانون الضريبة على الدخل. وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة إصدار تعليمات تنفيذية أو كتب دورية للمعاملة الضريبية لأنشطة وعمليات تكنولوجيا البلوك تشين وتطبيقاتها في مصر.

و تناولت دراسة (إبراهيم، ٢٠٢١) أهم التحديات التي تواجه تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في البيئة المحاسبية في مصر، وعوامل نجاح نظم المحاسبة المعتمدة على هذه التكنولوجيا، وأثر استخدامها على البيئة المحاسبية في مصر، والمشكلات المحاسبية والضريبية لتطبيقات هذه التكنولوجيا. وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة دور المنظمات المهنية ومكاتب المحاسبة لتنظيم استخدامات هذه التكنولوجيا، مع عقد دورات تدريبية للمحاسبين والمراجعين للاطلاع على كل جديد في هذا المجال، مع زيادة المقررات التعليمية بمجال المحاسبة والتطورات التكنولوجية وآثارها المحتملة على نظم المعلومات المحاسبية.

٢/٧/١: دراسات سابقة تناولت مشكلات التحاسب الضريبي لنشاط العملات الرقمية المشفرة.

تناولت دراسة (Jani, ٢٠١٨) مشكلة عدم وجود معاملة ضريبية محددة لصناعة التشفير المالي في الهند، وضرورة إعتبار الدخل الناتج عن طريق تداول العملة المشفرة دخل غير عادي، بل مكاسب رأسمالية من مبيعات الأصول المنقولة أو غير المقولة التي يمكن بيعها من أجل الربح وليس العملة. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تطبيق ضريبة أرباح رأس المال

على الدخل ذات الصلة بصناعة التشفير التي يحصل عليها الهندي في البلاد بممثل ٢٠% على المكاسب طويلة الأجل في فترة الاحتفاظ بها لأكثر من عام، وبمعدل ٣٠% على المكاسب قصيرة الأجل واعتبار الدخل المكتسب من بيع العملة المشفرة دخلا من مصادر أخرى يخضع للضريبة بمعدل ٣٠%.

وتناولت دراسة (عبد القادر ، ٢٠١٨) مشكلة المعاملة الضريبية للاقتصاد الرقمي في ضوء التشريعات الضريبية الحالية في مصر، و أن الشركات الرقمية تستغل ثغرتين في قوانين الضرائب المصرية، أولهما: أن القانون يعتبر أنشطة التخزين والعرض والتسليم وتجميع المعلومات من قبيل الأنشطة التحضيرية والمساعدة وأن ممارسة الشركة لهذه الأنشطة لا يعطي الدولة الحق في فرض الضريبة عليها. أما الثغرة الثانية: فرض أن أنشطة الاقتصاد الرقمي تتم في مصر عن طريق الوكلاء، من خلال ممارسة الشركة في نشاطها رقميا دون أن يكون لها مقر أو كيان مادي موجود عبر وكيل تابع لها مثل شركة "أوبر" حاليا في مصر. وبالتالي لا يحق لمصر فرض الضريبة على أرباح شركة "أوبر" بل تفرض الضريبة على العمولة التي يحصل عليها هذا الوكيل مقابل خدماته التي يقدمها للشركة. ولذلك توصي الدراسة بضرورة تعديل التشريعات الضريبية في مصر لتلائم رقمته الاقتصاد المصري.

واستهدفت دراسة (أحمد، زهري، ٢٠٢٠) تحديد مشكلات المعاملة الضريبية للعملاء المشفرة، بهدف تقديم حل سواء بإصدار إرشادات أو تعليمات تفسيرية للمعاملة الضريبية لها، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تعديل قانون الضريبة على الدخل وقانون الضريبة على القيمة المضافة بما يوفر الصلاحية القانونية للمعاملة الضريبية للعملاء المشفرة في مصر، وتدريب وتأهيل الإدارة الضريبية على الفحص والتحاسب الضريبي في ظل وجود العملات المشفرة، وضرورة إجراء المزيد من الأبحاث بشأن دور المراجع الخارجي في مراجعة العمليات التي تتم باستخدام العملات المشفرة.

واستهدفت دراسة (عبد التواب، ٢٠٢٠) دراسة وتحليل مشكلات المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي (JERS) من خلال القيام بنوعين من الدراسات، هما الدراسة النظرية، الدراسة الميدانية من خلال توضيح ماهية وطبيعة العملات الرقمية المشفرة، وخصائصها، ومزاياها ومشكلات المحاسبة عنها، مع تقديم نماذج

مقترحة للمحاسبة عنها. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة إصدار معيار أو إرشاد محاسبي يتناول المعالجة المحاسبية لمختلف المشكلات المرتبطة بالتعامل مع العملات الرقمية المشفرة. وتناولت دراسة (عقل، حامد، ٢٠٢٠) تحديد مشكلات المعاملة الضريبية لتطبيقات تكنولوجيا البلوك تشين في مصر ومقترحات علاجها في ضوء الأنظمة الضريبية الأجنبية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المشكلات الضريبية لتكنولوجيا البلوك تشين تنحصر في مشكلات مرتبطة بالتشريعات الضريبية، ومشكلات مرتبطة بالرقابة والتحصيل، ومشكلات مرتبطة بالإدارة الضريبية، وأخيراً مشكلات مرتبطة بالأنشطة المحاسبية والرقابية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تعديل قانون الضريبة على الدخل وقانون الضريبة على القيمة المضافة بما يوفر الصلاحية القانونية للمعاملة الضريبية لتكنولوجيا البلوك تشين وتطبيقاتها في مصر، مع ضرورة تدريب وتأهيل الإدارة الضريبية على الفحص والتحاسب الضريبي في ظل تكنولوجيا البلوك تشين وتطبيقاتها.

واستهدفت دراسة (قابيل، ٢٠٢١) إجراء دراسة استطلاعية لاستكشاف طبيعة المشكلات الضريبية التي تواجه استخدام العملات الرقمية إذا تم تقرير ضريبة على المبادلات الإلكترونية، مع عمل مسح ميداني باستخدام أسلوب الخبراء (دلفي) لتقرير مدى تأييد فروض البحث من خلال عينة عشوائية طبقية من الخبراء في المجال الضريبي والاكاديميين في مجال المحاسبة الضريبية والموسقين عبر الأنترنت لمعرفة مدى حجم تأثير مشكلات المحاسبة الضريبية عند التعامل بالعملات الرقمية لغرض التبادل الإلكتروني. وقد أوصت الدراسة بضرورة التوصل إلى نظام تتبع إلكتروني لاسيما وأن كافة بيانات المستخدمين للأنترنت مسجلة ومعروفة، وتعميم فرض الضريبة على المبادلات بناء على رقم التسجيل أو مجرد الرقم القومي للمتعامل.

تحليل الدراسات السابقة والفجوة البحثية.

باستقراء وتحليل الدراسات السابقة. وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات مهمة، لاحظ الباحث ما يلي:

١- ندرة الأبحاث التي تمت بشأن المشكلات المحاسبية والضريبية لتطبيقات تكنولوجيا البلوك تشين، خاصة المشكلات الضريبية للمحاسبة الضريبية للعملات الرقمية المشفرة وعلاقة النظام الضريبي المصري بها.

- ٢- هناك العديد من التحديات والمعوقات التي يجب على المحاسب والمراجع والفاحص الضريبي تجاوزها للتكيف مع تطبيقات تكنولوجيا البلوك تشين بما فيها العملات الرقمية المشفرة، خاصة أنه حتى الآن لم يتم صدور أي تعليمات ضريبية أو كتب دورية من مصلحة الضرائب بشأن المعاملة الضريبية لهذه التطبيقات.
- ٣- أوضحت بعض الدراسات السابقة مشكلات المعاملة الضريبية للعملات الرقمية المشفرة، ولكنها لم تضع الحلول المناسبة لها، خاصة في ظل غياب معايير محاسبية واضحة في هذا الشأن.
- ٤- اتفقت غالبية الدراسات على أن عدم وجود معيار محاسبي خاص بالعملات الرقمية المشفرة قد خلق مجالاً كبيراً للاجتهاد والحكم المهني، خاصة أن المحاسبة الضريبية لهذه العملات عملية معقدة لاعتمادها على تقنية التشغيل.
- ٥- تختلف العملات الرقمية المشفرة عن العملات النقدية، وبالتالي تختلف متطلبات المحاسبة عنها والمعاملة الضريبية لها.

وبناء على ذلك يرى الباحث ان هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة فيما يتعلق بتناول عوائق انتشار العملات الرقمية المشفرة، ودراسة المحاسبة الضريبية لها في بعض الدول الأجنبية للاستفادة منها في تقديم إطار مقترح للمحاسبة الضريبية للعملات الرقمية المشفرة في مصر لعلاج مشكلات المحاسب الضريبية لها، لإيجاد مصدر تمويل جديد للدولة للمساهمة في سد عجز الموازنة العامة بها.

٨/١: خطة البحث.

بناء على طبيعة مشكلة البحث وأهميته وتحقيقاً لأهدافه وحسب فروضة ومنهجيته يمكن تنظيمه تبعاً للخطة التالية:

القسم الأول: الإطار العام للبحث

القسم الثاني: ماهية العملات الرقمية المشفرة ومشكلاتها الضريبية

القسم الثالث: الإطار المقترح لعلاج مشكلات المحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة في مصر.

القسم الرابع: الدراسة الميدانية لإختبار الاطار المقترح للمحاسبة الضريبية للعملات الرقمية المشفرة في مصر .

القسم الخامس: النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

القسم الثاني

ماهية العملات الرقمية المشفرة ومشكلاتها الضريبية

١/٢ : تمهيد.

انتشرت العملات الرقمية في الفترة الأخيرة بعدة أشكال وأنواع، سواء كانت الكترونية، أو افتراضية، أو مشفرة، أو رقمية قانونية ولكن يبقى الطابع الرسمي لتلك العملات أنها متاحة بشكل رقمي وليس لها وجود مادي ملموس لكن لها خصائص مماثلة للعملات المادية. ولم يكن انتشار العملات الرقمية المشفرة، وعلى رأسها البيتكوين، ليحدث لولا الأزمة المالية العالمية، وتراجع ثقة الكثير من الناس بعملات دولهم أو في العملات الدولية الأخرى، وبصفه خاصة الدولار، وانتشار الدافع نحو المضاربة في أصول تحقق عوائد مرتفعة مثل الذهب. وقد مثلت البيتكوين وغيرها من العملات الافتراضية بديلاً أمثل للمضاربيين الذين يبحثون عن العائد المرتفع ولديهم استعداد لتحمل المخاطرة.

ويتناول الباحث في هذا القسم ماهية وخصائص العملات الرقمية المشفرة ومزاياها وأنواعها، وعوائق انتشارها في مصر وأنشطتها، ومشكلات المحاسبة الضريبية للتعامل بها في مصر، وأخيراً المحاسبة الضريبية لهذه العملات في الأنظمة الضريبية الأجنبية، وأوجه الاستفادة منها في مصر.

٢/٢ : ماهية العملات الرقمية المشفرة وخصائصها.

تعتمد العملات الرقمية المشفرة مثل البيتكوين على تكنولوجيا سلاسل الكتل Block chain، حيث يتم إصدارها باستخدام أحرف أو رموز أو أرقام رقمية تتيح المعاملات من ند إلى ند P2P دون وسيط مالي. وتحتوى الشبكة على دفتر أستاذ لامركزي يحتوى على رصيد لكل مستخدم، ويتم تحديد المستخدمين من خلال مجموعة كبيرة من الحروف والأرقام والمعاملات المحمية من خلال التوقيع الرقمي، مع قيام كل من البائع والمشتري بتشفير هويتهم (Murphy, 2015)

ويمنح نظام العملات الرقمية المشفرة وحدات البيتكوين المستخدم القادر على حل الألغاز الرياضية التي تستند إلى المحتويات الموجودة مسبقاً في الكتلة. وعند حل اللغز، ينشر المستخدم كتلة تحتوي على إثبات بأنه قد قام بحل اللغز المشار إليه في الكتلة الكاملة، ويجب أن يوافق المستخدمون الآخرون على الحل قبل مواصلة عملهم مع مجموعة جديدة تحتوي على معاملات معلقة جديدة، وتسمى هذه العملية "التعدين" (Bohm, Christin, 2015)

١/٢/٢: مفهوم العملات الرقمية المشفرة.

ظهر العديد من التعريفات المتعلقة بالعملات الأجنبية الرقمية المشفرة سواء من قبل منظمات دولية أو بنوك مركزية أو باحثين إقتصاديين. وقد جاءت بعض التعاريف مختزلة بالوظيفة العامة للنقود الالكترونية، ومنها جاء مختزلاً على الشكل التي تميز به، في حين ذهب البعض إلى التوسع في تعريفها وجعلها شاملة لكل تعامل مالي يتم عن طريق وسائل التقنية الحديثة. ويمكن عرض أبرز التعريفات الخاصة بالعملات الرقمية المشفرة فيما يلي:

١- **البنك المركزي الأوروبي:** تمثل القيمة المخزنة إلكترونياً، وتمثل التزاماً على مصدرها، حيث يتم إصدارها عند استلام الأموال لغرض إجراء معاملات الدفع. كما يتم قبولها من قبل شخص طبيعي أو اعتباري آخر بخلاف مصدرها (قابيل، ٢٠٢١).

٢- **صندوق النقد الدولي:** عبارة عن تمثيل رقمي لقيمة نقدية ليست صادرة عن بنك مركزي أو عن سلطة عامة، وليست مرتبطة بالضرورة بالعملة الرقمية، ولكنها مقبولة لدى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوسيلة للدفع، ويمكن نقلها وتخزينها أو تداولها إلكترونياً (أحمد، زهري، ٢٠٢٠).

٣- **معهد جنوب أفريقيا للمحاسبين المهنيين:** تمثل أصلاً رقمياً مصمماً للعمل كوسيط للتبادل، حيث يستخدم التشفير (تحكم لا مركزي) لتأمين المعاملات والتحكم في إنشاء وحدات إضافية والتحقق من نقل الأصول (Jani, 2018)

٤- **البنك المركزي الأردني:** هي قيم نقدية مخزنة بالوسائل الالكترونية تلزم مصدرها مقابل إستلام قيمتها نقداً. (صلاح، ٢٠١٥)

ويرى الباحث من التعريفات السابقة للعملات الرقمية المشفرة إنها تتمتع بالصفة النقدية المنقولة لها من النقود الرقمية القانونية الصادرة عن المؤسسات والبنوك المركزية المنظمة لها.

اذ أنها ليست نقداً قائماً بذاته بقدر ما هي تمثيل غير مادي للنقود القانونية، حيث أن إصدارها يتمثل في تحويل شكل النقود من الصفة المادية إلى الصفة الرقمية لاستخدامها كأداة للمدفوعات والتحويلات المالية فيما بين العملاء والمؤسسات المالية التي تصدرها اعتماداً على الوسائل الالكترونية.

٢/٢/٢: خصائص العملات الرقمية المشفرة.

لقد ذكرت لجنة تحديثات معايير التقارير المالية (JFRIC) الصادرة في يونيو ٢٠١٩ بشأن حياة العملات المشفرة أن العملات الرقمية المشفرة تتميز بالخصائص الآتية (عبدالعزيز، ٢٠١٦):

١. لا يتم إصدار العملة المشفرة من قبل سلطة قضائية أو طرف آخر.
٢. هي عملة رقمية أو افتراضية يتم تسجيلها في دفتر الأستاذ الموزع وتستخدم التشفير للأمان
٣. لا يؤدي إمتلاك عملة مشفرة إلى عقد بين حاملها والطرف الأخر
٤. تستخدم كوسيط للتبادل عن طريق الأنترنت اعتماد على تقنية التشفير وتكنولوجيا سلاسل الكتل.

ويمكن تبادل العملات الرقمية الرسمية مثل الدولار واليورو والجنيه بعمليات مشفرة عبر الأنترنت، وبواسطة مواقع متخصصة أو أجهزة صرافة آلية خاصة، ولا يوجد حد معين أو سقف محدد للإئفاق أو الشراء، كما في بطاقات الائتمان المختلفة (عبد القادر، ٢٠١٨).

٣/٢: مزايا العملات الرقمية المشفرة وأنواعها.

تمثل مزايا وخصائص العملات الرقمية المشفرة الحجج التي أستند عليها غالبية الإقتصاديين والباحثين لاستعمال هذه العملات لتسهيل التجارة وخفض تكلفة المعاملات. ولكن لكي تصبح قوة مهيمنة في نظام المدفوعات العالمي يجب أن تكون قيمة إضافية مميزة للتغلب على عدد من التحديات المهمة مثل القضايا التنظيمية الرسمية.

١/٣/٢: مزايا العملات الرقمية المشفرة.

تتمثل أهم المزايا التي تتسم بها العملات الرقمية المشفرة، والتي تشجع على التعامل بها في النقاط الآتية (عبد العزيز، ٢٠١٧). (مركز هوردو، ٢٠١٨)

١. **المرونة:** وتشمل السرعة والسهولة والتكاليف المنخفضة حيث تجعل عملية التبادل التجاري أسهل حتى من التعامل ببطاقات الائتمان. إذ أنها تتم من خلال محفظة إلكترونية توجد في شكل برنامج حاسوب أو تطبيق موبايل، ولا يوجد طرف ثالث بين البائع والمشتري مما يخفض من وقت ورسوم وتكلفة العمليات المالية.
 ٢. **العالمية:** حيث يمكن نقلها في أي وقت وإلى أي مكان في العالم وبخصوصية تامة دون المرور على أي هيئة رقابية، ودون تحمل فروق أسعار الصرف للعملة المختلفة، فالعملات الافتراضية ذات طابع دولي لا يقيدتها حدود جغرافية ولازمانية.
 ٣. **الشفافية (علانية التعاملات):** فعمليات البيع والشراء كلها معلنة ومعروفة لجميع المستخدمين بدون الإفصاح عن هوية المتعاملين، لكن مع معرفة تامة بحجم المعاملات وتوقيت عقدها.
 ٤. **الخصوصية والسرية:** فلا توجد هيئة محددة تتولى إصدارها وضمانيها، حيث أنها لا تملك أرقاماً متسلسلة ولا يمكن تتبعها، ولا يوجد طرف وسيط تمر عبره بيانات العملية المالية، كما أنه لا حاجة فيها لتبادل أي معلومات شخصية.
 ٥. **الأمان:** فالعملة الرقمية المشفرة محصنة ضد الجرائم المالية العادية كالسرقة والإتلاف بسبب إنعدام الوجود المادي لها، والتكنولوجيا التي تستعملها هذه العملة آمنة نسبياً حيث تستخدم تكنولوجيا سلاسل الكتل.
- ويرى الباحث أن العملات المشفرة تسهل التعاملات المالية بشكل كبير نظراً لمرونتها وسرعة إجراء المعاملات عليها من مختلف المنصات المطروحة حالياً وعبر الهاتف المحمول، بالإضافة إلى إنها ستغير ملامح التعاملات المصرفية على الساحة الدولية مستقبلاً وإن محاولات إيقافها أو التصدي لها لن تجدى نفعاً في ظل التوسع الاستثماري العالمي فيها والرغبة الدولية في تقنيته، حيث أن التعاملات المالية والمصرفية ستحكمها قوى العرض والطلب مستقبلاً وليست البنوك المركزية التي ترفض تلك العملات لتخوفهم من التهرب الضريبي وإتساع الفجوة بين إحكام الرقابة عليها ومنع الجرائم المالية، فيما يتوقع السماح بها في مصر على المدى الطويل حال إستعداد السوق المصرية لذلك.

٢/٣/٢: أنواع العملات الرقمية المشفرة.

هناك العديد من العملات الرقمية المشفرة التي ظهرت في فضاء شبكة الانترنت خلال السنوات القليلة الماضية، ومن أبرزها العملات الآتية:

١. **عملة بيتكوين (Bitcoin):** تعرف عملة البيتكوين على أنها عملة افتراضية قائمة على علم التشفير في إصدارها وتداولها، لا مركزية، وغير مدعومة من الحكومة أو من أي كيان قانوني آخر، ولا يمكن استبدالها بالذهب أو بأي سلعة أخرى وفق تنظيم محدد، وتعتمد عملة البيتكوين في تصميمها على نظام نقد إلكتروني يعمل وفق مبدأ الند إلى الند (P2P)، ومن الجدير ذكره إلى أن فكرة أتمته إنشاء قطع البيتكوين محددة من نظام محدد قائم بذاته، مما يلغى ذلك الحاجة إلى وجود جهة مركزية تدير انشاءها أو عملية إصدارها (jani, 2018).

٢. **عملة لايتكوين (litecoin):** عملة "اللايت كوين" هي ثاني العملات الافتراضية المشفرة ظهوراً بعد البيتكوين تم إطلاقها في أكتوبر من عام ٢٠١١، وبرنامجها كبرنامج "البيتكوين" مفتوح المصدر (Open Soyrce)، إلا أن هناك اختلافين رئيسيين بين كلتا العملتين، الأول يتمثل في سرعة المعاملات، كون أن المعاملات في "اللايت كوين" تتم بشكل أسرع من "البيتكوين" حيث يستغرق الوقت اللازم لإنشاء كتلة في "البيتكوين" حوالي عشر دقائق، بينما يبلغ متوسط وقت إنشاء الكتلة في عملة "اللايت كوين" ما يقارب الدقيقة الواحدة. ويتمثل الاختلاف الثاني بالحد الأقصى لعرض العملة، حيث يبلغ عدد القطع الكلي الذي سيتم إصداره من "اللايت كوين" بـ (٨٤) مليون قطعة، وهو أعلى بكثير من الحد الأقصى المحدد في "البيتكوين" والبالغ (٢١) مليون (Gree, 2019).

٣. **عملة الريبل (ripple):** يطلق هذا الاسم على منصة (نظام) تسوية الدفعات الذي أطلقتها شركة (Ripple) الخاصة في عام ٢٠١٢، ويطلق على العملة المستخدمة ضمن هذه المنصة عملة "الريبل" (XRP)، وبالرغم من أن هذه العملة لم يتم تصميمها ابتداء ليتم استخدامها من قبل الأفراد للدفع مقابل الخدمات، لكنها استهدفت البنوك والمؤسسات المالية التي يمكنها استخدام هذه المنصة لتسوية المدفوعات فيما بينها، حيث كان هدف

منشئ عملة "الريبل" هو أن تحل محل شبكة سويتف العالمية كمزود خدمات تراسل مالية آمنة (Jani, 2018).

٤. عملة الايثريوم (Ethereum): تقوم عملة "الإيثريوم" على منصة لا مركزية تم اطلاقها عام ٢٠١٥، تستخدم تقنية "البلوك تشين" لمعالجة حركاتها، ومن الناحية الفنية فإن منصة "الإيثريوم" بذاتها ليست عملة مشفرة ولكنها تستخدم لتشغيل ما يعرف بالعقود الذكية (contract smart) ويتطلب التبادل على هذه المنصة دفع حوافز، وهنا يأتي "الأثير" (Ether) هو العملة المتداولة ضمن هذه المنصة. ويستخدم "الاثيريوم" مفهوم العمل (POW) كما في عملة "البيتكوين" لإثبات المعاملات.

٥. عملة ألغوياند (ALGO): وقد شهدت زيادة في قيمتها بنسبة ١٤٠٪ وظهرت عام ٢٠٢١ في الصين وانتقلت من قيمة دولار إلى ٢.٥ دولار. حيث تمكنت من الوصول إلى رأس مال ١٢ مليار دولار، حيث إقتربت من عملة البيتكوين، وفي نفس العام ظهرت عملة شيا الصينية التي تنافس البيتكوين وتستهلك كمية قليلة من الطاقة وأكثر خصوصية وتحمي الصين من تقلبات أسعارها (Hagiwara, 2019).

٤/٢: عوائق إنتشار العملات الرقمية المشفرة في مصر وأنشطتها.

لا تزال تطبيقات تكنولوجيا سلاسل الكتل خاصة العملات الرقمية المشفرة محدودة الانتشار في مصر، ولم يتم إستخدامها في كثير من الوظائف والأعمال، بالرغم من إنتشار إستخدام العملات المشفرة وتقنية البلوك تشين في كثير من دول العالم، إلا أن الحكومة المصرية تتخذ موقف أقرب للتحفظ على نهجها ومواقفها تجاه أسواق العملات المشفرة المزدهرة في العالم، وقد يرجع ذلك إدراكها للمنافع التي تحققها هذه التقنية، وتخوفها من المخاطر والتحديات التي تصحب إستخدامها من جهة أخرى.

١/٤/٢: عوائق إنتشار العملات الرقمية المشفرة في مصر.

هناك مجموعة من العوائق التي تمنع إنتشار إستخدام العملات الرقمية المشفرة وكذلك تطبيق تقنية البلوك تشين في مصر تتمثل في الآتي:

١. ضعف القبول العام: بالرغم من أن العملات المشفرة ونظام البلوك تشين موجود منذ أكثر من عشرة أعوام، فإنه لا يزال غير منتشر، ولم يتم إستخدامه بصورة واضحة ويرجع ذلك

- إلى الصعوبات الفنية الخاصة بالنظام وضعف تقبل الأفراد لهذه التقنية وجهل البعض لتطبيقات تكنولوجيا البلوك تشين وخصائصها وإمكانيتها، ونظرة الحكومة المصرية للعملات المشفرة على أنها عملات غير رسمية تستخدم في إتمام عمليات غسل الأموال.
٢. **مشكلة سرقة الهوية (ID):** فلو تم سرقة الهوية الخاصة بالبائع أو المشتري فإنه لا يمكن لأي طرف ثالث إستعادته، وبالتالي تختفي جميع أصول صاحب الهوية المسجلة على سلسلة الكتل ولا يمكن تحديد هوية السارق أو تتبع عمليات السرقة، فلا توجد سلطة مركزية للتحكم في حالة النزاعات أو السرقة، ولقد وقعت عدة حوادث قرصنة لمحافظ إفتراضية لم تكن محمية بشكل جيد على الأقراص الصلبة، فوفقاً لوكالة رويترز، أستولى قرصنة الأنترنت في عام ٢٠١١ على مليون عملة بيتكوين تقريباً (تزيد قيمتها عن ٩ مليارات دولار أمريكي) من عدة شركات صرافة (أديانو، ٢٠١٨).
٣. **الافتقار إلى السلطة المركزية والبنية التحتية الإدارية الواضحة:** حيث تعمل منصات العملات الرقمية المشفرة غالباً في بيئة تنظيمية غير واضحة، مما يؤدي إلى تقلبات في الأسعار، مع غياب السيطرة المركزية على كمية وسعر العملات المشفرة حيث تخضع لآليات السوق، إذ شهد سعر البيتكوين تقلباً ملحوظاً في السنوات الأخيرة من أدنى مستوياته لأقل من ١٠٠ دولار في عام ٢٠١٣ لأكثر من ٢٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٩ مما يجعلها خياراً جذاباً للمستثمرين والمضاربين في العملات (آمال، ٢٠٢٠).
٤. **ارتفاع تكلفة إصدار العملات المشفرة:** مما يعكس حجم الطاقة الضخم اللازم لتشغيل أجهزة الكمبيوتر المستخدمة في حل الأحجيات المشفرة، وهو من أهم العوائق لإنتشار استخدام البيتكوين في مصر مع صعوبة تعدينها بواسطة المستخدم العادي نظراً لتعدد برامج الوصول إليها (عبد العزيز، ٢٠١٧).
٥. **قدرة البنوك المركزية على تنفيذ السياسة النقدية للدولة:** حيث أنه إذا لم تعد أموال البنوك المركزية تحدد وحدة الحساب لمعظم الأنشطة الاقتصادية - وإذا وفرت الأصول المشفرة وحدات الحساب هذه - ستصبح السياسة النقدية للبنوك المركزية عديمة القيمة، فعندما يعمل جزء كبير من النظام المالي المحلى بعملة أجنبية، ستصبح السياسة النقدية للعملة المحلية منفصلة عن الأقتصاد الحقيقي (آمال، ٢٠٢٠).

٦. **الحدثة والتقدم التكنولوجي:** حيث يقضى التقدم التكنولوجي صدور أنواع جديدة من العملات الرقمية المشفرة تفوق سابقتها بحدائتها وتطورها، مع ضرورة الإلمام الكافي للتقدم التكنولوجي لتطوير العملة المشفرة مما يستلزم توافر مهارات في مجالات ربط الشبكات وتقنيات التشفير مع وجود شبكات أنترنت ذات كفاءة عالية.

ويرى الباحث أنه لا يوجد في مصر حالياً قانون خاص ينظم التعامل في العملات الرقمية المشفرة أو يحدد عقوبة لتداولها، بإستثناء نص المادة (٢٠٦) من قانون البنك المركزي رقم (١٩٤) لسنة ٢٠٢٠ والتي تنص على أنه " يخطر إصدار العملات الرقمية المشفرة أو النقود الالكترونية أو الاتجار فيها أو الترويج لها، أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها بدون الحصول على ترخيص من مجلس الإدارة طبقاً للإجراءات والقواعد التي يحددها "، وأن صندوق النقد الدولي للأسف يشارك مصر في جميع سياساتها النقدية بسبب قروضه الضخمة لها، والتي كان آخرها قرض قيمته خمسة مليار دولار وافق عليها الصندوق عام ٢٠٢٠ لدعم الإصلاح الاقتصادي بمصر، فهذه القروض تضع شروط على مصر يجب تنفيذها كتحرير سعر العملة، ورفع الدعم، فليس لدى مصر رفاهية التفكير في عملة منافسة الآن، فتداول عملة كالببتكوين في مصر يعني إلغاء الطرف الثالث في التعاملات المالية. وهي البنوك التي تحتاج إليها الدولة في تمويل المشروعات وجمع الضرائب وغيرها.

كما يرى الباحث إن الواقع التكنولوجي يفترض وجوده في كافة القطاعات خاصة المالية والنقدية، وأن تلك العملات تقتحم النظام المالي العالمي بضراوة لتحرير النظم المالية حول العالم من سلطة البنوك المركزية، مما يتطلب ضرورة دمج تلك العملات في النظم النقدية لكل دولة وإخضاعها لرقابة البنك المركزي، مع وضع إطار دولي متفق عليه بين الدول يمكن مراقبة حركتها ومنحها المزيد من الاستقرار للحماية من التقلبات غير الموضوعية في السوق، وضرورة تجهيز مختلف المؤسسات المصرية والقوى البشرية للتكنولوجيا المالية المستقبلية، وتدريب الكوادر لمواكبة التغيرات في المجتمع الدولي في أسرع وقت ممكن، حيث أنه في شهر يناير ٢٠٢٠ شهد زيادة في عدد المستخدمين الجدد في مصر للعملات المشفرة بنسبة ٢٥٠٪ على موقع (CEX.10) البريطاني لتداول هذه العملات.

٢/٤/٢: أنشطة العملات الرقمية المشفرة.

تتمثل أنشطة العملات الرقمية المشفرة في الآتي:

١. نشاط تعدين العملات الرقمية المشفرة: عبارة عن أجهزة يتم إستخدامها في صناعة العملة وكلما كانت قوية كان التعدين أكبر، من خلال حل عمليات حسابية معقدة بأستخدام موارد هذه الأجهزة بحيث تكافئ بالعملات الرقمية المشفرة بحل هذه العمليات لإستخدامها في عمليات الدفع أو الشراء، كما هو الحال في البنوك عندما يريد شخص أن يرسل مبلغ من المال لشخص آخر يتحقق البنك من الأموال وبيانات الأشخاص ويقوم بتحويلها ويأخذ النقود مقابل تمويل هذه العملية (Gree, ٢٠١٩).
٢. نشاط إنقسام العملات الرقمية المشفرة: حيث تؤدي عمليات الأنقسام إلى عملة جديدة لها قيمة سوقية مختلفة عن العملة الأصلية، وهذا ما حدث مع البيتكوين والبيتكوين كاش، فالأخير قوته الحسابية أكبر بأضعاف من الأول مما يمنحه سرعة أعلى في التحقق.
٣. نشاط الاحتفاظ بالعملات الرقمية المشفرة: من خلال إنشاء محافظ رقمية على شبكة البلوك تشين ترسل إليها العملات الرقمية المشفرة، من خلال موقع محدد على البلوك تشين من خلال عنوان محدد وهو معرف أبجدي رقمي يتم إنشائة إستناداً إلى المفاتيح العامة والخاصة لشبكة البلوك تشين ويمكن مشاركة العنوان مع الآخرين لتلقي الأموال مع عدم الكشف عن المفتاح الخاص (حامد، ٢٠٢٠).
٤. نشاط تداول العملات الرقمية المشفرة: من خلال تنفيذ صفقات لتحويل العملات الرقمية المشفرة طبقاً لاتجاه سعر العملة الرقمية المشفرة مقابل الدولار أو مقابل عملة مشفرة أخرى، وقد تمنح هذه التحويلات للمتداولين العديد من الفرص المستمرة لتحقيق أرباح كبيرة من الصفقات قصيرة الأجل (Jani, ٢٠١٨).
٥. نشاط التبرع بالعملات الرقمية المشفرة: من خلال التبرع بالعملات الرقمية المشفرة لمؤسسة خيرية، أو تقديمها كهدية لأحد الأطراف.
٦. نشاط التمويل الجماعي وعمليات العروض الأولية للعملة المشفرة: فالعروض الأولية للعملة هي وسيلة غير منظمة يتم من خلالها جمع الأموال لمشروع عملة رقمية جديدة تتأسس على بلوك تشين، من خلال بيع نسبة مئوية معينة من العملة الرقمية المشفرة إلى

الداعمين للمشروع أى المستثمرين أو المشترين لعمله المشروع، وبالتالي ظهور أسلوب التمويل الجماعي كأسلوب جديد في الحصول على التمويل وذلك بالتوجه المباشر إلى جموع الناس حول العالم عبر الأنترنت وطلب التمويل منهم لخدمة مبادرة ما، وأصبح هذا الأسلوب بديلاً عن أساليب التمويل التقليدية التي تعتمد على المؤسسات كالبنوك والحكومات والشركات الاستثمارية (حامد، ٢٠٢٠).

٥/٢: مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة.

لازالت الأنشطة الاقتصادية التي تدخل فيها العملات الرقمية المشفرة لا تخضع للضرائب في مصر، مما يضيع على الدولة موارد مالية مهمة كانت ستدعم موازنتها المالية، في الوقت الذي يتم فرض ضريبة دخل وقيمة مضافة على هذه العملات في معظم دول العالم بنسبة تتراوح بين ٥% و ١٥% من مجمل أرباح العملات الرقمية المشفرة لدى المتداولين لها وفيما يلي أهم المشكلات الضريبية والتحديات التي تواجه استخدام العملات الرقمية المشفرة في مصر:

١/٥/٢: مشكلة غياب أدلة الإثبات لتعاملات العملات الرقمية المشفرة.

حيث يصعب توثيقها في الجانب المحاسبي ومن ثم صعوبة تتبع العملية التجارية وبالتالي لا يوجد مستندات ورقية أو إلكترونية للتعاملات المالية أو التجارية لهذه العملات، حيث يتم التعامل في هذه العملات المشفرة لا مركزياً بين طرفي المعاملة باستخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل، وإعتمادها على البصمة الإلكترونية في تنفيذ الصفقات التجارية والتحويلات المالية مما يصعب على السلطات الضريبية إثبات هذه الصفقات.

ويرى الباحث أنه يمكن التغلب على هذه المشكلة أو التقليل منها من خلال ضرورة التوصل إلى نظام تتبع إلكتروني لاسيما وأن كافة بيانات المستخدمين للإنترنت مسجلة ومعرفة، مع إعادة النظر في وسائل الإثبات والفحص الضريبي.

٢/٥/٢: مشكلة عدم معرفة كافة المعلومات عن طرفي التعامل في العملات الرقمية المشفرة.

يؤدي استخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل عدم رؤية طرفي التعامل لكل منهما الآخر على الشبكة، وعدم معرفة المعلومات الأساسية عن بعضهما البعض كما هو الحال في التعاملات

التجارية التقليدية، ويستغل بعض الممولين ذلك للتهرب من الضريبة بعدم تسجيل تعاملاتهم في الدفاتر المحاسبية التقليدية، بالإضافة إلى الإفتقار للوجود المادي المعلوم للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المتعاملين في العملات الرقمية المشفرة، مع صعوبة تحديد الواقعة المنشأة للضريبة (عقل، حامد، ٢٠٢٠).

٣/٥/٢: مشكلة تتعلق بإقليمية الضريبة.

بأن تكون الدولة صاحبة الضريبة هي الدولة صاحبة عملية البيع أو صاحبة إنتقال العملة مقابل التبادل الإلكتروني، بالإضافة إلى أن التشريع الضريبي في مصر يعتمد على مفهوم المنشأة الدائمة كأساس لفرض الضريبة، وهذا لا يتوفر مع العملات الرقمية المشفرة حيث تقوم بعض شركات التكنولوجيا الرقمية بمباشرة نشاطها من خلال وكيل بالعمولة مستغلة ثغرة في قانون الضريبة على الدخل بأن الوكيل لا يعتبر منشأة دائمة إلا إذا كان يحق له إبرام العقود باسم الشركة، وبالتالي تلجأ الشركة إلى تفويض الوكيل للقيام بجميع أعمالها ما عدا توقيع العقود، على أن يتم إرسالها للتوقيع في مقر الشركة الرئيسي بالخارج، وبالتالي تفقد الدولة قدرتها على فرض ضريبة على أرباح هذه الشركة.

بالإضافة إلى أن قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته يستثنى أنشطة التخزين والتسليم والعرض وتجميع المعلومات من تعريف المنشأة الدائمة ويعتبرها أنشطة تحضيرية ومساعدة، وهي إن كانت لذلك في ضوء الأنشطة الاقتصادية التقليدية إلا أنها لم تعد كذلك في ظل الاقتصاد الرقمي (عبد القادر، ٢٠١٨).

٤/٥/٢: مشكلة عدم وجود معاملة ضريبية محددة لأنشطة العملات الرقمية المشفرة.

فلا يوجد تشريع محدد للعقود الإلكترونية وكيفية الرقابة عليه ومن أهمها: عدم وجود معاملة ضريبية لكل من إيرادات التعدين للعملات الرقمية المشفرة، ومكاسب وخسائر التعامل في هذه العملات، والاحتفاظ بها، ولنشاط الانقسام للعملات الرقمية المشفرة في شبكة البلوك تشين، والمعاملة الضريبية لنشاط العرض الأولى للعملة والتبرع بها، ونشاط الدفع بهذه العملات مقابل السلع والخدمات، ونشاط تبادل العملات الرقمية.

٥/٥/٢: مشكلة عدم وجود ضابط إلكتروني للالتزام بإظهار البيانات الضريبية.

مثل رقم التسجيل والبطاقة الضريبية عند التعامل في العملات الرقمية المشفرة، حيث يؤدي استخدام هذه العملات إلى صعوبة حصر الممولين الذين يمارسون معاملات تجارية ومالية عبر شبكة الإنترنت لا يرى طرفي التعامل كل منهما الآخر على شبكة الإنترنت، وبالتالي يجد المجتمع الضريبي صعوبة في إستكمال الملفات الضريبية التي تلزم بها السلطات التشريعية.

٦/٥/٢: مشكلة عدم وجود معايير محاسبية أو إرشادات لمراجعة تعاملات العملات**الرقمية المشفرة.**

فلا يوجد معيار أو تفسير يحكم المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية باستخدام تكنولوجيا البلوك تشين، بالإضافة إلى إختلاف الآراء من قبل الباحثين والمنظمات المهنية المحاسبية حول تصنيف تلك العملات الرقمية المشفرة من حيث إعتبارها نقدية أو أصل مالي بخلاف النقدية، أو إعتبارها أداة إستثمار، أو إعتبارها أصل غير ملموس، أو إعتبارها مخزون سلعي، بالإضافة لعدم وجود معايير أو إرشادات صادرة من المنظمات المهنية لمراجعة إستخدامات وتطبيقات تكنولوجيا البلوك تشين مثل مراجعة عمليات إستخدام العملات الرقمية المشفرة في تحويلات الأموال واستخدام العقود الذكية في نقل ملكية الأصول، والتحقق من الأصول والالتزامات الرقمية (Aicpa,2017).

٧/٥/٢: مشكلة قصور الإدارة الضريبية للتعامل مع تطبيقات تكنولوجيا البلوك تشين.

حيث تقتصر الإدارة الضريبية إلى الوسائل المتطورة والبرمجيات المتخصصة بشكل يحقق الرقابة الفعالة على الأصول الرقمية المشفرة والعقود الذكية والعروض الأولية للعملة، بالإضافة إلى محدودية الكادر الضريبي القادر على التعامل مع تطبيقات تكنولوجيا البلوك تشين، بالإضافة إلى عدم وجود أساليب حصر ضريبية متطورة تمكن مصلحة الضرائب من فحص وربط الضريبة على الصفقات والتحويلات التي تتم عبر شبكة البلوك تشين (عقل، حامد، ٢٠٢٠).

٨/٥/٢: مشكلة عجز البنك المركزي أو سلطة النقد عن تقديم أدلة كافية عن

العملات المشفرة تدعم إقناع المراجع الضريبي بعدالة المحاسبة الضريبية لهذه العملات نظرا لسهولة تحويل أرباحها.

حيث أنه من السهل تجنب الضرائب على هذه العملات من خلال تحويلها إلى البلدان المنخفضة الضرائب أو إلى الملاذات الضريبية، حيث تستخدم شركات التكنولوجيا المالية البيانات الضخمة التي جمعها لتحويل نماذج أعمالها إلى عملات مشفرة من خلال الخوارزميات، وعلى خلاف الأصول المادية، فإن نقل الأصول الرقمية عبر الحدود لا يتطلب سوى عقد ذكي على تكنولوجيا سلاسل الكتل.

٩/٥/٢: عدم توافر أدلة مراجعة حول حقوق الملكية وانتقال السلع أو الخدمة

ومصادقية المقابل النقدي للعملة الرقمية بما يقابلها من العملة الضريبية

(قابيل، ٢٠٢١).

١٠/٥/٢: مشكلة عدم الاقتناع الكامل بالعملة الرقمية لدى المراجع الضريبي كدليل

إثبات، والشك المهني عند مراجعة أي عمليات تبادل يكون طرفها عملة

رقمية مشفرة.

ويري الباحث أنه يمكن التغلب على معظم هذه المشاكل من خلال تشريع مناسب يحدد الضريبة على المبادلات الإلكترونية وفقاً لجنسية البائع وليس وفقاً لمكان التصرف أو الإقامة، مع ضرورة إعادة النظر في مفهوم المنشأة الدائمة وفق قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته لتشمل الوجود الاقتصادي غير المادي كأساس لفرض الضريبة على الدخل مع تعميم فرض الضريبة على هذه المبادلات بناء على رقم التسجيل أو مجرد الرقم القومي للمتعامل من خلال حدود تشريعية تضبط ذلك الأمر بالنسبة لطبيعة الضريبة التي تأتي من الوعاء الإلكتروني لهذه المبادلات مع ضبط المتحصلات والمدفوعات الرقمية من خلال ضوابط الكترونية تحت مراقبة سلطة النقد إذا تقرر فرض ضريبة على المبادلات الإلكترونية.

٦/٢: المحاسبة الضريبية للعملات الرقمية المشفرة في الأنظمة الضريبية الأجنبية.

حقق العديد من المستثمرين من مبادلة العملات الرقمية المشفرة وخاصة عملة البيتكوين ثروة ضخمة مع ارتفاع قيمتها من حين لآخر، ولم يخطر عدد كبير من هؤلاء المستثمرين في العملات الرقمية المشفرة السلطات الضريبية عن أرباحهم المتولدة من هذه العملات. لذلك قامت السلطات الضريبية في معظم دول العالم بوضع إرشادات وتعليمات تحكم المحاسبة

الضريبية لهذه العملات، وفيما يلي جدول يوضح المحاسبة الضريبية للعملات الرقمية المشفرة في بعض النظم الأجنبية للاستفادة منها عند تقرير ضريبة على هذه العملات في مصر (عقل، حامد، ٢٠٢٠)، (JRS,2019)، (EY,2016)، (GLOdAL,2018).

جدول رقم (١)

المحاسبة الضريبية للعملات الرقمية المشفرة في الأنظمة الضريبية الأجنبية

المحاسبة الضريبية		طبيعة العملات	الدولة
الضريبة على القيمة المضافة	الضريبة على الدخل	الرقمية المشفرة	
لا تخضع العملات الرقمية المشفرة للضريبة على القيمة المضافة في ظل هذا التشريع .	يخضع نشاط التعدين لضريبة الدخل بمعدل ١٥.٣٪، وعند بيع العملات المشفرة بقيمة أكبر من التكلفة تخضع المكاسب الرأسمالية طويلة الأجل لهذه العملات للضريبة بمعدل يتراوح من ١٠٪-٣٧٪ والمكاسب الرأسمالية قصيرة الأجل تخضع للضريبة بمعدل ١٥٪، وتخضع العملات المشفرة التي تدفع كأجور للموظفين، والمقاولين، ومقابل السلع والخدمات للضريبة على الدخل مع خصم التبرعات بها لجهة خيرية من وعاء الضريبة على الدخل.	تعامل كمتلكات غير ملموسة	الولايات المتحدة الأمريكية

بلجيكا	أوراق مالية	يتم التفرقة بين الشركات والأفراد المستثمرة في العملات الرقمية المشفرة بالنسبة للشركات تخضع أرباح وخسائر التخلص من العملات لضريبة دخل ٢٥٪، أما بالنسبة للأفراد يتم التفرقة بين المحترفين وغير المحترفين، حيث يخضع الأفراد غير المحترفين للإستثمار للضريبة بمعدلات من ٢٥٪ إلى ٥٠٪ ويخضع المحترفين للضريبة بمعدل ٣٣٪.	لا تخضع للضريبة على القيمة المضافة
ألمانيا	أصول مالية	إذا تم الاحتفاظ بالعملات المشفرة كأصول تجارية تخضع جميع الأرباح للضريبة على النشاط التجاري وفي حالة الاحتفاظ بها كأصل خاص فإن الأرباح الرأسمالية لها تخضع للضريبة على الدخل، ويخضع التعدين للضريبة كإيراد تجاري.	لا تخضع للضريبة على القيمة المضافة أرباح إستبدال العملات المشفرة لليورو أو عملات ورقية أخرى، وكذلك تعفى المدفوعات بالعملات الرسمية المشفرة، بينما تخضع الإيرادات المتلقاة لتوفير محافظ للعملات المشفرة لضريبة القيمة المضافة.
إيطاليا	أوراق مالية	تخضع أنشطة المضاربة في العملات المشفرة بالنسبة للمستثمرين الأفراد فقط للضريبة بمعدل ٢٦٪ وتخضع الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تحركات الصرف بين العملات المشفرة والعملات الأخرى للضريبة على الدخل	عند شراء أو بيع العملات المشفرة في مقابل اليورو أو عملات أخرى فإن هامش المعاملة معفى من ضريبة القيمة المضافة كذلك يعفى منها عند الدفع مقابل السلع أو الخدمات بالعملات المشفرة.
أسبانيا	أصول مالية	تخضع أرباح التعدين والأرباح الناتجة عن تداول العملات المشفرة للضريبة على الأرباح الرأسمالية كضريبة دخل	تعفى من ضريبة القيمة المضافة الإيرادات المتلقاة من أنشطة استخراج العملات المشفرة

السويد	أوراق مالية	تفرض ضرائب على أرباح رأس المال عند بيع أو تبادل العملات المشفرة للمستثمرين من الأفراد، وفي حالة الاحتفاظ بها كمخزون أو للتعددين يخضع الربح من بيعها أو تعدينها للضريبة على الدخل.	يعفى أرباح تبادل العملات المشفرة بالعملات الأخرى وإيرادات التعدين من ضريبة القيمة المضافة بينما يخضع الدفع مقابل السلع والخدمات للضريبة
المملكة المتحدة	أوراق مالية	تفرض ضريبة على بيع وشراء العملات المشفرة بمعدل ١٩٪ ويخضع نشاط التعدين للضريبة بمعدل ٤٥٪، ويخضع الأفراد الذين يتاجرون بالعملات المشفرة للضريبة على أرباحهم كدخل، ولا تخضع الأرباح الناتجة عن المعاملات المضاربة للضريبة على الدخل ولا يخصم خسائرها من وعاء الضريبة	تعفى إيرادات التعدين، وأرباح إستبدال العملات المشفرة بالعملات الأخرى من ضريبة القيمة المضافة، بينما تخضع المدفوعات مقابل السلع والخدمات بالعملات المشفرة لضريبة القيمة المضافة بالجنية الاسترليني للتشهير عند نقطة حدوث المعاملة.
فرنسا	ممتلكات غير ملموسة	تخضع الأرباح المحققة من العملات الرقمية المشفرة للمستثمرين غير المحترفين لضريبة دخل بمعدل ١٩٪ وبالنسبة للمستثمرين المحترفين بمعدل ٤٥٪، وبالنسبة للشركات بمعدل ٣٣.٤٪ وكذلك أرباح التعدين	تخضع الإيرادات المتلقاة من أنشطة استخراج الأصول الرقمية المشفرة للضريبة على القيمة المضافة كمورد خدمات، وكذلك أرباح عمليات شراء السلع أو الخدمات بالعملة المشفرة للضريبة، مع إعفاء أرباح استبدال العملة المشفرة بالعملات الأخرى من ضريبة القيمة المضافة
سويسرا	عملات أجنبية	يخضع الدخل المكتسب من تعدين العملات الرقمية المشفرة لضريبة العمل ولا توجد ضرائب على المكاسب الرأسمالية.	لا تخضع للضريبة على القيمة المضافة

سنغافورا	وسيلة دفع	تفرض ضريبة دخل على الأرباح المكتسبة للشركات فقط من خلال التشغيل الفعلي، مع إعفاء الشركات والأفراد مالكي العملات الرقمية لفترات طويلة أكثر من عام من الضريبة	تم اغفائها أخيراً من ضريبة القيمة المضافة لتسهيل معاملات التشفير وصناعة الرموز الرقمية.
اليابان	وسيلة دفع قانونية	تخضع الأرباح المحققة من المعاملات بالعملات الرقمية لضريبة الدخل كإيرادات متنوعة من الاستثمارات المالية	لا تخضع للضريبة على القيمة المضافة

المصدر : إعداد الباحث

ويخلص الباحث من الدراسة المقارنة للمحاسبة الضريبية للعملات الرقمية المشفرة في بعض الأنظمة الضريبية الأجنبية إلى إختزال أوجه الاستفادة من محاسبة هذه الأنظمة للعملات الرقمية المشفرة عند تقرير ضريبة عليها بمصر في الآتي:

١. الاستفادة مما انتهجه المشرع الأمريكي في التفرقة في معدل الضريبة على المكاسب الرأسمالية للعملات الرقمية المشفرة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بفرض معدل أكبر على المكاسب الرأسمالية لهذه العملات طويلة الأجل يصل إلى ٣٧٪.
٢. الاستفادة من الاعفاء الذي قرره المشرع الأمريكي والبلجيكي والألماني والسويسري والياباني للعملات الرقمية المشفرة من ضريبة القيمة المضافة.
٣. الاستفادة بما قرره التشريع في المملكة المتحدة بعدم خضوع الأرباح الناتجة عن معاملات المضاربة للضريبة على الدخل ولا يخصم خسائرها من وعاء الضريبة.
٤. الاستفادة من التشريع الإيطالي في معاملة الأرباح والخسائر الناتجة عن تحركات الصرف بين العملات الرقمية المشفرة والعملات الأخرى التقليدية بخضوعها لضريبة الدخل.
٥. الاستفادة بما قرره المشرع البلجيكي والفرنسي في التفرقة بين الشركات والأفراد المحترفين وغير المحترفين المستثمرين في العملات الرقمية المشفرة، بخضوع الأفراد المحترفين لمعدل ضريبة دخل أعلى يصل إلى ٤٥٪.
٦. الاستفادة من معالجة التشريع الأمريكي للتبرعات بالعملات الرقمية المشفرة لجهة خيرية متعرف بها بخصمها من وعاء الضريبة على الدخل بنسبة معينة.

٧. الاستفادة من التشريع في سنغافورا من إعفاء الشركات والأفراد مالكي العملات الرقمية المشفرة من الضريبة لفترات طويلة أكثر من عام للتشجيع على صناعة التشفير.

٨. خضوع نشاط التعدين في العملات الرقمية المشفرة للضريبة على الدخل الشخصي كنشاط عادي مثل معظم دول العالم.

وخلص الباحث من ذلك إلى أن الأمر يتطلب وضع إطار مقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة يعتمد على معايير محاسبية، ومقترحات تشريعية، واستخدام أساليب فحص متطورة، وتطوير الأنظمة المحاسبية والإدارة الضريبية وإنشاء نظام تتبع للمعاملات الالكترونية مع الاستفادة من المحاسبة الضريبية لهذه العملات في الأنظمة الضريبية الأجنبية ويمكن الاسترشاد في التحاسب الضريبي لهذه العملات في مصر وهذا ما يعرضه الباحث في القسم التالي.

القسم الثالث

الإطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط

العملات الرقمية المشفرة في مصر

١/٣: تمهيد.

يتناول الباحث في هذا القسم بعض العناصر الأساسية المقترحة لعلاج أوجه القصور والمشكلات التي تعترض المحاسبة الضريبية السليمة للعملات الرقمية المشفرة كنشاط جديد في مصر يتم محاسبته في الدول الأجنبية ويعتبر جزءا رئيسيا من ضريبة الدخل بها، من خلال إقترح إطار يتضمن مجموعة من الأهداف والمفاهيم والأفتراضات والمعايير والركائز لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي لهذه العملات في مصر على النحو التالي:

٢/٣: أهداف الإطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة.

يمكن حصر أهداف الإطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي لهذه الأدوات في الآتي:

- ١- العمل على توفير أسس وقواعد محاسبة ضريبية سليمة لأرباح العملات الرقمية المشفرة كنشاط جديد في مصر يساعد في تمويل الخزانة العامة بها.
- ٢- إن زيادة معدلات النمو لأفراد المجتمع في مصر يفرض على الدولة ضرورة إنشاء مجالات جديدة للنشاط الاقتصادي والخدمي يفرض عليها الضرائب بطريقة موضوعية، وتأتي العملات الرقمية المشفرة في الوقت الحالي في مقدمة الأنشطة التي تتميز بالتنوع واتساع مجاله وكثرة عدد المشتغلين بها حالياً.
- ٣- إن تطوير الإدارة الضريبية، واستخدام أساليب فحص متطورة يؤدي إلى تحقيق أعلى معدل من التفوق والكفاءة في العمل، ويؤدي إلى القضاء على مشاكل الفحص الحالية، ويشجع على الألتزام الطوعي للممولين مما يؤدي إلى حصيلة ضريبية وفيرة يتوافر فيها عنصري الضمان والاستمرارية.
- ٤- يمكن الإسترشاد بالاطار المقترح في تقديم مقترحات تشريعية أو إصدار تعليمات تنفيذية أو كتب دورية يسترشد بها مأمور الضرائب عند المحاسبة الضريبية للعملات الرقمية المشفرة.
- ٥- تشجيع المستثمرين ومنظمات الأعمال على القيام بأنشطة الاقتصاد الرقمي، بما يساعد في اللحاق بركب التطبيقات التكنولوجية المعاصرة في دول العالم المتقدمة.
- ٣/٣: مفاهيم الاطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة.**

تتمثل مفاهيم الاطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي لهذه العملات في الآتي:

- ١- **العملات الرقمية المشفرة:** هي عملات إفتراضية يتم تداولها بشكل إلكتروني أو عبر الأنترنت فقط، ولا يمكن طباعتها مثل النقود الرقمية والمعدنية، ويمكن شراء أي سلعة أو خدمة من خلالها، ويتم التعامل بها مباشرة بين شخص وآخر دون الحاجة إلى وسيط مثل الحكومات والبنوك.

- ٢- **التحاسب الضريبي:** هو التنظيم الفني للضريبة الذي يتناول كيفية قياس المادة الخاضعة للضريبة وربط وتحصيل الضريبة على نتيجة هذا القياس ويشمل عمليات الحصر والفحص والتحصيل الضريبي وبما فيها من إجراءات التقاضي والمنازعات الضريبية.
- ٣- **التعدين:** هو حل عمليات رياضية معقدة خاصة بالعملة الرقمية، فإذا أرسل شخص إلى شخص آخر كمية من البيتكوين فتكون هناك معادلة لهذه المعاملة، وهنا يأتي دور جهاز الكمبيوتر لحل هذه المعادلة وتسجيلها على البلوك تشين، والأجهزة التي تحل المعادلات أسرع تأخذ مكافأة التسجيل في البلوك تشين عملات رقمية مشفرة .
- ٤- **العروض الأولية للعملة:** هي عملية تتأسس على البلوك تشين الخاص بإحدى العملات الرقمية المشفرة القائمة بهدف جمع الأموال اللازمة لتمويل مشروع عمله رقمية جديدة أو تمويل مشاريع التطوير والشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا الحيوية والمالية بإنشاء رموز وبيعها للجمهور بهدف تجميع الأموال لتمويل نشاطاتها.
- ٥- **سلاسل الكتل:** هي قاعدة بيانات عملاقة لامركزية تحتوي على تشكيلة واسعة من السجلات يتم إنشائها من قبل الأطراف التي تتعامل بها وفق قواعد وتتمتع بدرجة أمان عالية وسرية، ولا يمكن لغير المشاركين على الشبكة الاطلاع عليها.
- ٦- **كفاءة الفاحص الضريبي:** القيام بأعمال المحاسبة الضريبية بكفاءة عالية لتحقيق الخطط الاستراتيجية لمصلحة الضرائب في ظل ترشيد تكاليف الجباية للضريبة.
- ٤/٣: **إفتراضات الاطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة.**

وتتمثل إفتراضات الاطار المقترح في الآتي:

- ١- **العدالة الضريبية:** من خلال قيام الفاحص الضريبي بمحاسبة نشاط العملات الرقمية المشفرة في ضوء قواعد وأسس محاسبية محددة وسليمة، كما هو متبع في غالبية الأنظمة الأجنبية بما يحقق العدالة الضريبية لها.
- ٢- **ملائمة نظم المعلومات بالمنشأة:** حيث أن تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل يتطلب أجهزة حاسبات بمواصفات خاصة، بالإضافة إلى سهولة إستخدامها وقبولها من جانب أفراد

المنشأة، فبرمجيات المحاسبة والمراجعة الالكترونية مازالت غير متوافقة مع تكنولوجيا سلاسل الكتل.

٣- **الموضوعية في أداة القياس:** ويقصد بها أن تكون أداة القياس لأرباح العملات الرقمية المشفرة مناسبة وموضوعية وعادلة. بحيث تمكن الفاحص الضريبي من قياس الدخل على هذه العملات بدرجة كبيرة من الدقة.

٤- **مناسبة العائد لتكلفة التكنولوجيا الجديدة:** فبالرغم من منافع قضية البلوك تشين في إزالة الحاجة لطرف ثالث وسيط لإستبعاد عمليات الاحتيال، وتخفيض العمالة البشرية ببعض أقسام المنشأة إلا أن ذلك يتطلب تكاليف إستخدام برامج وأجهزة خاصة، ومشكلة تقادم إصدارات البلوك تشين، وتكاليف تدريب وتنمية أفراد المنشأة التي يجب أن تأخذ في الاعتبار قبل تبني تكنولوجيا سلاسل الكتل.

٥/٣: معايير الاطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة.

وتتمثل معايير الاطار المقترح في الآتي:

١- **معييار الإفصاح:** حيث تتطلب المحاسبة الضريبية السليمة لدخل هذه العملات ضرورة الإفصاح الكافي بقدر الإمكان عن التعاملات الالكترونية على شبكة الأنترنت، من خلال وجود نظام تتبع إلكتروني لاسيما وأن كافة بيانات المستخدمين للإنترنت مسجلة ومعروفة، مع وجود معايير محاسبية تحكم المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية باستخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل.

٢- **معييار التوقيت المناسب للمعاملات والبيانات المحاسبية:** حيث تقوم تكنولوجيا سلاسل الكتل بنشر جميع المعاملات تلقائياً بأن يكون دفتر الاستاذ بالكامل للشركة مرئي وبشكل فوري لكل عميل أو مساهم، وبالتالي يستطيع الفاحص الضريبي تتبع معاملات المنشأة لمعرفة بيانات الربحية أو عناصر المركز المالي للوصول لوعاء ضريبي سليم لجميع المعاملات التي تتم بالعملات الرقمية المشفرة.

٣- **معييار عالمية الإيراد:** بأن تفرض الدولة الضريبة على الدخل الذي يتحقق من العملات الرقمية المشفرة بغض النظر عن مصدر تحقيق الدخل سواء تحقق داخل مصر أو

خارجها مما يتطلب وجود إدارة ضريبية على درجة عالية من الكفاءة، واستخدام قاعدة بيانات حديثة ومطورة تتطلب أعباء مالية وإدارية ضخمة.

٤- معيار إستقلال السنوات الضريبية: بأن تكون كل سنة مالية وحدة زمنية قائمة بذاتها منفصلة تماماً عن غيرها من السنوات السابقة واللاحقة فيما يتعلق بفرض الضريبة على دخل العملات الرقمية المشفرة وتطبيقات تكنولوجيا سلاسل الكتل فلكل سنة ظروفها في تحقيق الأرباح والخسائر.

٦/٣: ركائز الاطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة.

تتمثل ركائز الاطار المقترح في مجموعة من العناصر الأساسية التي تساهم في علاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة والتي تتمثل في مقترحات تشريعية، وتطبيق برامج فعالة للفحص الضريبي، والتنظيم الحكومي وتحسين البنية التحتية لكل منشأة، ورفع مستوى الالتزام الضريبي لدى الممولين، و إنشاء إدارة مستقلة بالمأمورية لمحاسبة أنشطة وعمليات تكنولوجيا البلوك تشين، وأخيراً تعاون المأمورية مع شركة تكنولوجيا رقمية على النحو التالي:

١/٦/٣: مقترحات تشريعية لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة.

بعد أن تناول الباحث بالدراسة والتحليل في القسم السابق مشكلات التحاسب الضريبي لنشاط العملات الرقمية المشفرة، والمحاسبة الضريبية لها في بعض الأنشطة الأجنبية للإستفادة منها في مصر، يعرض الباحث بعض المقترحات التشريعية لعلاج هذه المشكلات على النحو التالي:

١/١/٦/٣: مشكلة غياب أدلة الإثبات لتعاملات العملات الرقمية المشفرة.

ويمكن علاج هذه المشكلة من خلال التوصل إلى نظام تتبع إلكتروني لاسيما وأن كافة بيانات المستخدمين للأنترنت مسجلة ومعروفة، بما يضمن الاحتفاظ بسجلات التعاملات، مع حوكمة الشبكة، وتحديد أخلاقيات التعامل، وتفعيل نظام الشبكات الخاصة مما يعني إستحالة التهرب الضريبي وتقليل تكلفه الأمتثال الضريبي، فالشبكات الخاصة بها شبكات مغلقة يمكن

إستخدامها في المنظومة الضريبية يطلع عليها الممول ومصلحة الضرائب فقط على التعاملات المالية للممول، مثل شبكة منظومة الدفاع الوطني والقوات المسلحة، مما يساعد في حصر الممولين الذين يمارسون معاملات مالية وتجارية من خلال شبكة البلوك تشين العامة مما يؤدي إلى توافر أدلة الإثبات التي على أساسها تقوم مصلحة الضرائب بإتمام عملية التحاسب الضريبي لهذه المعاملات.

٢/١/٦/٣: مشكلة عدم معرفة كافة المعلومات عن طرفي التعامل في العملات الرقمية المشفرة.

ويري الباحث إن عدم توافر معلومات عن طرفي التعامل ليست مشكلة كبيرة لفرض ضريبة على أرباح العملات الرقمية المشفرة، فهناك محاسبة ضريبية لبعض الأنشطة لا تستوجب معرفة طرفي التعامل، مثل فرض ضريبة قطعية بنسب معينة حالياً على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وفق قانون تنمية المشروعات رقم (١٥٢) لسنة ٢٠٢٠، وفرض ضريبة على عوائد الديون المدفوعة لشخص غير مقيم بنسبة قطعية تحتجز من المنبع قدرها (٢٠٪)، والضريبة على الإتاوات والسمسرة غير المتصلة بالنشاط فلا حاجة لمعرفة الطرف الآخر.

٣/١/٦/٣: مشكلة تتعلق بإقليمية الضريبة.

ويمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال وضع تشريع مناسب يحدد الضريبة على المعاملات الالكترونية وفقاً لجنسية البائع وليس وفقاً لمكان التصرف أو الإقامة، وجعل الواقعة المنشأة للضريبة هي تسليم الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين للأصول والعملات المشفرة، وتعديل قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته بضم أنشطة التخزين والتسليم والعرض وتجميع المعلومات ضمن مفهوم المنشأة الدائمة في ظل الأقتصاد الرقمي.

٤/١/٦/٣: مشكلة عدم وجود معاملة ضريبية محددة لأنشطة العملات الرقمية المشفرة:

ويمكن تحديد معاملة ضريبية لأنشطة العملات الرقمية المشفرة في ضوء الاستقادة من التشريعات الضريبية المقررة في النظم الأجنبية على النحو التالي:

١- نشاط تعدين العملات الرقمية المشفرة: بإخضاع التعدين للعملات المشفرة على أساس القيمة السوقية العادلة بعد استبعاد نسبه ولتكن (١٠٪) منها تمثل مقابل نفقات التعدين، مع قياس القيمة السوقية العادلة على أساس متوسط القيمة السوقية للعملات

المشفرة من أكبر ثلاث منصات موثوقة لتداول هذه العملات وذلك بالدولار الأمريكي، وفي حالة بيعها فإن المكاسب والخسائر الرأسمالية الناتجة عن بيع أو تداول العملات المستخرجة تخضع للضريبة على الدخل وتخضع إيرادات التعدين للضريبة على القيمة المضافة عندما يكون التعدين بمثابة خدمة وحصل مقدمي الخدمة على مدفوعات بعملات ورقية مقابل أنشطة أخرى، مثل تقديم الخدمات فيما يتعلق بالتحقق من معاملة محددة.

٢- **نشاط الاحتفاظ بالعملات الرقمية المشفرة:** إذا تم الاحتفاظ بالعملات الرقمية المشفرة بغرض الاستثمار، فتخضع الأرباح الرأسمالية عند بيع هذه العملات للضريبة على الدخل كإيراد من العمليات التجارية، مع خضوع أرباح المنشآت التي تقدم خدمات المحافظ الرقمية المشفرة للضريبة على الدخل، مع عدم خضوع الزيادة في قيمة العملات للضريبة على الدخل في حالة الاحتفاظ بها فقط، باعتبار أن الزيادة حيازة غير محققة.

٣- **نشاط انقسام العملات الرقمية المشفرة:** تخضع العملات المشتقة من العملة الأساسية عند بيعها للضريبة على الدخل على أساس القيمة العادلة للعملة الوليدة بعد إستبعاد ١٠٪ منها أو تكاليف الانقسام أيهما أقل، أما فيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة يجب التفرقة بين حالتين (حامد، ٢٠٢٠):

الحالة الأولى: عندما يكون الانقسام بمثابة خدمة ينشأ عنها تعويض من العملات المشفرة، فإن نشاط الانقسام يخرج عن نطاق الضريبة على القيمة المضافة على أساس أنه لن يكون هناك صلة مباشرة بين التعويض المستلم والخدمة المقدمة.

الحالة الثانية: إذا حصل مقدمي خدمة الانقسام على مدفوعات بعملات ورقية مقابل أنشطة أخرى، مثل تقديم الخدمات فيما يتعلق بالتحقق من معاملة محددة، فإن إيرادات نشاط الانقسام تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

٤- **نشاط الدفع مقابل السلع والخدمات بالعملات الرقمية المشفرة:** فإنها تخضع للضريبة على الدخل على أساس القيمة السوقية العادلة وقت الدفع ويعتبر الدفع مقابل السلع والخدمات بالعملات المشفرة بمثابة دفع خاضع للضريبة على القيمة المضافة بشرط أن تكون الخدمة أو السلعة قانونية.

٥- نشاط العروض الأولية للعملة: لا تخضع للضريبة على الدخل العملات المجمعة كتمويل من خلال الطرح الأولي للعملة أو إنشاء رمز رقمي، أما إذا كان نقل الرموز الرقمية معاملة تجارية فإنه يخضع للضريبة على الدخل أما إذا كان النقل أصولاً رأسمالية، فتخضع الأرباح الرأسمالية في هذه الحالة لضريبة مثل أرباح التصرف في الأوراق المالية، مع عدم خضوع العروض الأولية للعملة للضريبة على القيمة المضافة، حيث أنه عند الطرح الأولي للعملة لم يتم تحديد سلعه أو خدمة ، ولا يمكن تحديد سعر مقابل لإحدى العروض.

٦- نشاط التبرع بالعملات الرقمية المشفرة: يتم معاملة التبرعات بالعملات الرقمية المشفرة مثل معالجة التبرعات لمؤسسة خيرية كما في قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ بخصم مبلغ مساوياً للقيمة السوقية العادلة للعملات المتبرع بها من وعاء الضريبة على الدخل بشرط الاحتفاظ بهذه العملات مدة تزيد عن سنة للتمتع بخصمها في سنة التبرع .

٧- نشاط تبادل العملات الرقمية المشفرة: تخضع الأرباح المتحققة من أعمال تبادل العملات الرقمية المشفرة للضريبة على الدخل بنفس الطريقة التي تخضع بها أرباح تبادل العملات الرقمية، حيث يتم تحديد الأرباح بالفرق بين القيمة السوقية العادلة أثناء حيازتها والقيمة السوقية العادلة عند تداولها بالبيع أو تحويلها لعملة مشفرة أخرى، ويتم تحديد القيمة السوقية العادلة بحساب متوسط القيمة السوقية العادلة في أكبر ثلاث منصات موثوقة لتداول العملات المشفرة بالدولار الأمريكي وقت حدوث المعاملة.

٥/١/٦/٣: مشكلة عدم وجود ضابط الكتروني للالتزام بإظهار البيانات الضريبية.

ويمكن التغلب على هذه المشكلة بتعميم فرض الضريبة على كافة المعاملات بناء على رقم التسجيل أو مجرد الرقم القومي للتعامل، وذلك بحدود تشريعية تضبط ذلك الأمر بالنسبة لطبيعة الضريبة التي تفرض على هذه المعاملات الالكترونية، ومن خلال الإقرار عن الأصول المشفرة من خلال إقرار ضريبي مخصص لإظهار بيانات الممول عن هذه المعاملات والأرباح والخسائر الناتجة عن تلك المعاملات الالكترونية.

٦/١/٦/٣: مشكلة عدم وجود معايير محاسبية أو إرشادات لمراجعة تعاملات العملات الرقمية المشفرة.

حيث يجب على المنظمات المهنية في مصر زيادة دورها في تنظيم استخدامات تكنولوجيا سلاسل الكتل من خلال تطوير معايير المحاسبة المصرية بما يوفر قواعد تحكم الاعتراف والقياس، والتقرير عن أنشطة وتطبيقات سلاسل الكتل خاصة العملات الرقمية المشفرة، وتطوير معايير المراجعة المصرية أو إصدار إرشادات للمراجعة في ظل البلوك تشين بما يوفر قواعد حاكمة لعمل المراجعين عند مراجعة عمليات استخدام العملات الرقمية المشفرة في تحويلات الأموال واستخدام العقود الذكية في نقل ملكية الأصول والتحقق من الأصول والالتزامات الرقمية.

٧/١/٦/٣: مشكلة قصور الإدارة الضريبية للتعامل مع تطبيقات تكنولوجيا البلوك تشين.

يجب تأهيل وتدريب الإدارة الضريبية من حيث القائمين بالفحص والتحاسب الضريبي لتطبيقات تكنولوجيا سلاسل الكتل مع توفير الوسائل المتطورة والبرمجيات المتخصصة بشكل يحقق الرقابة الفعالة على الأصول الرقمية المشفرة والعقود الذكية والعروض الأولية للعملة، مع وجود لجان للطعن مما يساعد على الأمتثال الضريبي الطوعي من جانب الممولين، بما يوفر الثقة والعدالة في النظام الضريبي لتلك المعاملات الالكترونية وأنه غير جزافي أو متعسف.

٢/٦/٣: تطبيق برامج فعالة للفحص الضريبي.

من خلال إستخدام برامج فعالة للفحص الضريبي للصفقات والتحويلات التي تتم عبر شبكة البلوك تشين، بما يقلل من حالات التهرب الضريبي باستخدام أساليب المحاسبة الاحتيالية من خلال توفير قوة بشرية جادة متميزة في العمل بمصالح الضرائب المختلفة مع رفع كفاءة التأهيل العلمي والعملية لهم، وتزويدهم بالمعلومات الفنية عن كافة الأنشطة الحديثة عن طريق الدورات التدريبية الجادة والمستمرة، وتحديد حالات الفحص وفقاً لمعايير موضوعية مع التركيز على الحالات عالية المخاطر مع استخدام أساليب فحص متطورة، بجانب هذه البرامج مثل استخدام أسلوب تحليل المخاطر، وأسلوب الفحص بواسطة النظراء، وأسلوب الفحص المقارن.

٣/٦/٣: التنظيم الحكومي وتحسين البنية التحتية بالمنشأة.

حيث أن التنظيم الحكومي لهذه المعاملات الإلكترونية سيساعد على تقليل عمليات الاحتيال وسيفرض على المنصات الالتزام بمعايير أمنية عالية وكذلك الالتزام بلوائح تنظيمية معينة وتوفير التعويضات للمستثمرين ومالكي هذه العملات المشفرة، مع خضوعها للمبادئ المطبقة على فرض الضرائب على الدخل، وتحسين البنية التحتية لكل منشأة، حيث أن تطبيق تكنولوجيا البلوك تشين يتطلب أجهزة حاسبات بمواصفات خاصة بالإضافة إلى سهولة استخدامها وقبولها من جانب أفراد المنشأة.

٣/٦/٤: رفع مستوى الالتزام الضريبي لدى ممولي أنشطة وعمليات تكنولوجيا البلوك**تشين.**

ويمكن رفع مستوى الالتزام لدى ممولي هذه الأنشطة من خلال العناصر الآتية:

- ١- توافر الموضوعية في نصوص التشريع الضريبي وعملية الفحص الضريبي: بأن تكون نصوص التشريع محددة غير قابلة للبس أو التقدير الشخصي ومتوافقة مع الأصول المحاسبية المتعارف عليها، مع توافر موضوعية الفحص الضريبي بعدم إختلاف أسس وقواعد الفحص من مأمورية لأخرى من خلال وجود برنامج موحد للفحص تلتزم به جميع المأموريات والعاملين بها.
- ٢- تحقيق العدالة الضريبية: من خلال المساواة في المعاملة الضريبية بين الشخصية الاعتبارية والطبيعية في توحيد الشريحة المعفاة بينهما وتوحيد سعر الضريبة والمزايا والإعفاءات مع التفرقة في معدل الضريبة على المكاسب الرأسمالية لهذه العملات طويلة الأجل وقصيرة الأجل بفرض معدل أكبر على طويلة الأجل.
- ٣- منح الحوافز والإعفاءات الضريبية: حيث أن حوافز الضريبة على الأنشطة سواء كانت في شكل إعفاءات ضريبية كلية أو جزئية تشجع بشكل كبير على زيادة مستوى الالتزام الضريبي لدى الممولين وذلك من خلال إعفاء الشركات والأفراد مالكي العملات الرقمية المشفرة من الضريبة لفترات طويلة أكثر من عام للتشجيع على صناعة التشفير في مصر.

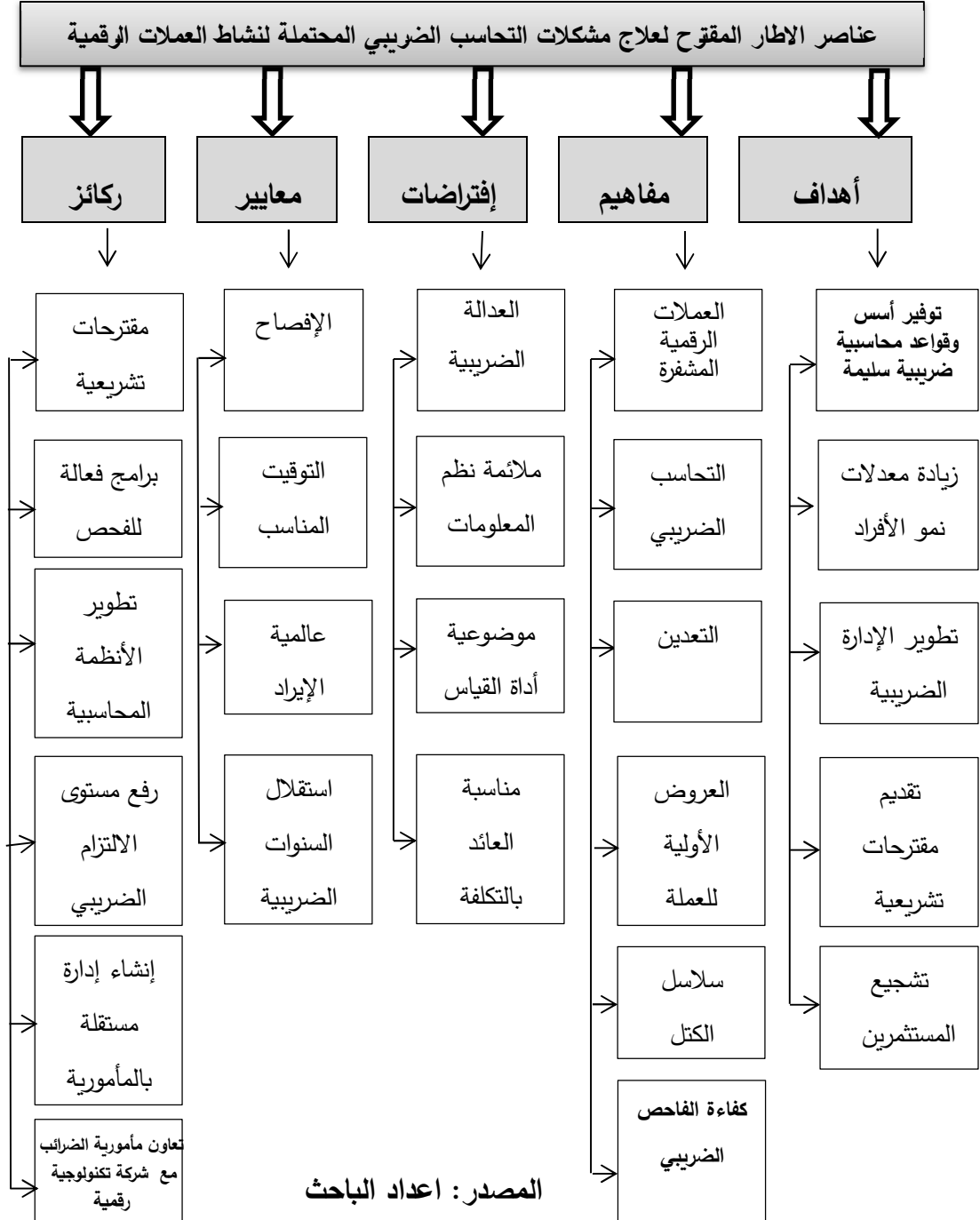
٥/٦/٣: إنشاء إدارة مستقلة بالمأمورية لمحاسبة أنشطة وعمليات تكنولوجيا البلوك تشين.

تساعد في توحيد أسس وقواعد المحاسبة الضريبية لأنشطة وعمليات تكنولوجيا البلوك تشين، بما يساهم في تخفيض المشكلات والمنازعات الضريبية، والحد من التهرب الضريبي لهذه الأنشطة، وبالتالي يجب عند تقرير ضريبة على هذه الأنشطة في مصر حصر جميع التعليمات والمنشورات المنظمة لأسس الحساب الضريبي لأنشطة وعمليات تكنولوجيا البلوك تشين ومنها العملات الرقمية المشفرة، بما يساهم في التوسع في تقديم الخدمات الضريبية عبر شبكة الانترنت كتقديم الاقرار الضريبي والاستعلام عن الموقف الضريبي من خلال رقم سري لكل ممول، وذلك أسوة بمأمورية الضرائب على البترول التي أنشأت منذ سنوات لتيسير التعامل مع شركات البترول.

٦/٦/٣: تعاون مأمورية الضرائب مع شركة تكنولوجيا رقمية.

حيث يقترح الباحث التعاون بين مأمورية الضرائب المصرية وإحدى شركات التكنولوجيا الرقمية، للعمل على استحداث أداة تحليلية أو برنامج للمحاسبة والضرائب لتتبع معاملات العملات الرقمية المشفرة، تتمثل وظيفته في جمع البيانات عن الأنشطة والعمليات التي تتم بالعملات المشفرة، يمكن الاستناد عليها لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لفرض ضريبة علي هذه العملات المشفرة حيث، يقوم بمزامنة صفقات التبادل ومعاملات المحافظ، ومعاملات العملات المشفرة، والإبلاغ عن الأحداث الخاضعة للضريبة، وتشمل هذه البيانات ما يلي: عناوين العملات المشفرة، مفاتيح برمجية التشفير (PGP)، عناوين بروتوكول الإنترنت، أسماء المستخدمين والأسماء المستعارة، عناوين البريد الالكتروني، نطاق الأسواق الإلكترونية، المنتديات على الشبكة الخفية.

ويوضح الشكل رقم (١) التالي عناصر الاطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي لنشاط العملات الرقمية المشفرة في مصر



شكل رقم (١)

الاطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي

لنشاط العملات الرقمية المشفرة

وقد خلص الباحث من ذلك إلى أن تطبيق الإطار المقترح بكل دقة وموضوعية، من شأنه معالجة مشكلات التحاسب الضريبي لنشاط العملات الرقمية المشفرة ويسهل من المحاسبة لها كنشاط جديد في مصر، ويحقق العديد من الأهداف للمولين والخزانة العامة، ويقوم الباحث في القسم التالي بإجراء دراسة ميدانية لاستقصاء آراء الفئات المختلفة تجاه هذا الاطار المقترح.

القسم الرابع

الدراسة الميدانية لاختبار الاطار المقترح

التحاسب الضريبي لنشاط العملات الرقمية المشفرة في مصر

١/٤: تمهيد.

وبعد أن تناول الباحث في القسم الثالث من هذا البحث الدراسة النظرية للإطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي لنشاط العملات الرقمية المشفرة، من خلال التعرف على أهدافه ومفاهيمه وافتراضاته ومعاييره وركائزه، فقد رأى الباحث أنه من المناسب طرح هذا الإطار المقترح للاستقصاء من خلال إجراء دراسة ميدانية لإختبار مدى قبوله وإيجابيته في الواقع العملي.

يتناول فيها الباحث تحديد أهداف الدراسة الميدانية، وتحديد أسلوب جمع البيانات، ومجتمع وعينه الدراسة، وأساليب التحليل الاحصائي المستخدم، وإختبار مدى صدق وثبات قائمة الاستقصاء وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفروض على النحو التالي:

٢/٤: أهداف الدراسة الميدانية.

تهدف الدراسة الميدانية إلى إختبار مدى قبول الاطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة في الواقع العملي من خلال ما يلي:

- ١- إستطلاع آراء مفردات عينة الدراسة حول عوائق إنتشار العملات الرقمية المشفرة في مصر.
- ٢- استطلاع آراء عينة الدراسة حول مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة.
- ٣- استطلاع آراء عينة الدراسة حول عناصر الاطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة في مصر.
- ٣/٤: تحديد أسلوب جمع البيانات.

قام الباحث بإعداد قائمة إستقصاء لجمع البيانات لتحقيق هدف الدراسة الميدانية، حيث تضمنت قائمة الاستقصاء مجموعة من الاستفسارات التي تضمنت العديد من العبارات التي تعكس الهدف من الدراسة، وتم استخدام مقياس ليكرت ذو الابعاد الخمسة لتصميم قائمة وذلك بإعطاء وزن نسبي لاجابات كل عبارة، تتراوح بين درجة و خمسة درجات وبذلك فأجابه كل عبارة تتمثل في اختيار بديل واحد بوزن معين من خمسة بدائل، وقد تم تقسيم القائمة إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

- ١- المجموعة الأولى: تضم ست اسئلة تتعلق بعوائق إنتشار العملات الرقمية المشفرة بمصر كمصدر إيراد جديد للخزانة العامة للدولة.
- ٢- المجموعة الثانية: تضم ثماني اسئلة تتعلق بمشكلات المحاسبية الضريبية للعملات الرقمية المشفرة.
- ٣- المجموعة الثالثة: تضم خمس اسئلة تتعلق بعناصر الاطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة ومدى جدواه في الواقع العملي في مصر.
- ٤/٤: مجتمع وعينة الدراسة

في ضوء حدود البحث يمكن تقسيم مجتمع الدراسة الميدانية إلى ثلاث فئات كما يلي:

١- الفئة الأولى (خبراء الضرائب): من كبار المحاسبين والمراجعين والأطعم الفنية من الفاحصين ومن علاهم من لجان الطعن والفحص بمصلحة الضرائب المصرية بشقيها ضرائب الدخل والقيمة المضافة.

٢- الفئة الثانية (خبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات): من أعضاء غرف صناعة تكنولوجيا المعلومات باتحاد الغرف المصرية.

٣- الفئة الثالثة (الأكاديميين): من أساتذة المحاسبة الضريبية بجميع الجامعات والمعاهد المصرية.

وتم إختيار هذه الطوائف لتوافر الخبرة العلمية فيها بالعملات الرقمية المشفرة واهتمامها بموضوع البحث من وجهة نظر الباحث. وتم تحديد مجتمع الدراسة بـ ٦٠ مفردة لطوائف الدراسة (٢٠ خبراء الضرائب، ٢٠ خبراء تكنولوجيا المعلومات، ٢٠ الاكاديميون بالجامعات المصرية).

وقد قام الباحث بتطبيق معادلة جمع العينة لتحديد حجم العينة المناسب لموضوع البحث، باستخدام العينة الطبقية المتناسبة، وبافتراض توفر الظاهرة محل الدراسة بنسبة (٥٠%) أي أن $(L = 0.50)$ كما يلي: (العباسي ، ٢٠٠٥).

$$n = \frac{L(1-L)}{\frac{L(1-L)}{N}} + \frac{d^2}{z^2}$$

حيث أن:

N = حجم المجتمع

Z = القيمة الجدولية عند معامل ثقة 96% وتساوى 1.96

L = نسبة العينة من حجم المجتمع

d = الخطأ المسموح به ويساوى 0.05 عند معامل ثقة 95% يعنى الخطأ المسموح به (0.05) وبذلك يكون حجم العينة كما يلي:

$$n = \frac{0.5(1-0.5)}{\frac{.5(1-.5)}{75} + \frac{(0.05)^2}{(1.96)^2}}$$

$$n = 50$$

وبتوزيع حجم العينة (٦٠) على فئات الدراسة بنسبه حجم مجتمع الدراسة لكل طائفة دون وجود معرفة محددة مسبقه بأحدهم، ووزعت استمارات الاستقصاء عليهم إما بالاتصال الشخصي المباشر أو عن طريق البريد وأعطيت لهم مهلة قدرها أسبوع للرد والاستفسار عن أي بيان بالاستمارة.

وقد بلغت الردود الصحيحة (٤٨) أي بنسبه بلغت ٨٠٪ من حجم العينة الكلية للدراسة، ويمثل الجدول التالي (جدول رقم (٢)) توزيع عينه البحث.

جدول رقم (٢)

توزيع العينة على فئات الدراسة ونسبة الردود

بيان	خبراء الضرائب	خبراء تكنولوجيا المعلومات	الأكاديميون	الإجمالي	نسبة الردود
عدد الاستثمارات الموزعة	٢٠	٢٠	٢٠	٦٠	١٠٠٪
عدد الاستثمارات المستلمة	١٧	١٨	١٨	٥٣	٨٨.٣٪
عدد الاستثمارات غير الصحيحة	٢	٣	-	٥	٨.٣٪
عدد الاستثمارات الصالحة	١٥	١٥	١٨	٤٨	٨٠٪
نسبة الردود	٧٥٪	٧٥٪	٩٠٪	٨٠٪	-

٥/٤: أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة.

تحقيقاً لأهداف البحث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية إضافة إلى أسلوب ليكرت السابق الإشارة إليه عالية:

١- حساب معامل الثبات والصدق (Alpha, Cronbachs)

٢- الاحصاء الوصفي للبيانات (الوسط الحسابي والانحراف المعياري)

٣- الإحصاء الاستدلالي (إختبار كا^٢ Chisquare)

وإستخدم الباحث برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (Spssv.17) وبرنامج التحليل الإحصائي (Minitapv.16) في تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستقصاء لاختيار فروض البحث.

٦/٤: إختبار صدق وثبات قائمة الاستبيان.

وقد تم ذلك من خلال مقياس (Alpha, Cronbach's) لقياس الصدق والثبات والتناسق الداخلي لعبارات قائمة الاستبيان، وذلك لمعرفة مدى الموثوقية في إستجابات عينة الدراسة

على أسئلة قائمة الاستبيان، وبالتالي على فروض الدراسة الثلاثة ومدى إمكانية تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة، على النحو التالي:

جدول رقم (٣)

نتائج إختبارات الصدق والثبات لفروض الدراسة الثلاثة

فروض الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق*
١. لا توجد فروق جوهرية بين آراء مفردات عينة الدراسة حول عوائق إنتشار العملات الرقمية المشفرة في مصر	٦	٠.٩٤٢	٠.٩٥١
٢. لا توجد فروق جوهرية بين آراء مفردات عينة الدراسة حول وجود العديد من مشكلات التحاسب الضريبي لإستخدام العملات الرقمية المشفرة في مصر.	٨	٠.٩١٢	٠.٩٢٢
٣. لا توجد فروق جوهرية بين آراء مفردات عينة الدراسة حول مدى فاعلية الإطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي لنشاط العملات الرقمية المشفرة في مصر	٥	٠.٨١٥	٠.٨٢١
الإجمالي	١٩	٠.٨٨٩	٠.٨٩٨

(المصدر: مخرجات حزمة البرامج الاحصائية SPSS)

يتضح من الجدول السابق، أن معامل الثبات على عبارات قائمة الاستبيان يتراوح بين (٠.٨١٥-٠.٩٤٢)، والذي يعكس بدورة معامل الصدق حيث يتراوح بين (٠.٨٢١-٠.٩٥١).

٧/٤: تحليل نتائج الدراسة وإختبار الفروض.

من خلال إستخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات الموافقة على أبعاد قائمة الاستبيان، وترتيب الأهمية النسبية لإستجابات عينة البحث، وإستخدام الإحصاء الاستدلالي من خلال إختبار (كا^٢) لمعرفة مدى تأييد فروض البحث كما يلي:

١/٧/٤: إختبار الفرض الأول.

لإختبار الفرض الأول للدراسة الذي ينص على "لا توجد فروق جوهرية بين آراء مفردات عينة الدراسة حول عوائق إنتشار إستخدام العملات الرقمية المشفرة في مصر"، تم قياس رأى فئات عينة الدراسة حول عبارات الفرض الأول بحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري، كما تم إجراء إختبار (كا^٢) لعبارات الفرض الأول، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم (٤)

إستجابات عينة الدراسة حول عبارات الفرض الأول

الترتيب	إختبار كا ^٢		نسبة الموافقة	الاحصاء الوصفي		إستجابات عينة الدراسة					عبارات الفرض الأول
	مستوى المعنوية	قيمة كا ^٢		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا أوافق مطلقاً	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	
٤	٠.١٢	٣١.٢	%٧٥	٠.٨٧	٤.٦	٢	٤	٦	١٦	٢٠	١
						%٥	%٩	%١٢	%٣٣	%٤١	
٢	٠.١٢٥	٢٨.١	%٧٩	١.١	٤.٨	١	٢	٧	١٥	٢٣	٢
						%٢	%٤	%١٥	%٣١	%٤٨	
١	٠.١٣١	٢٧.١	%٨٣	٠.٩٥	٤.٩	١	٢	٥	١٦	٢٤	٣
						%٢	%٤	%١٢	%٣٣	%٤٩	
٣	٠.١٥١	٣٠.١	%٧٩	٠.٩٧	٤.٧	٢	٢	٦	١٦	٢٢	٤
						%١	%٥	%١٢	%٣٢	%٤٦	
٥	٠.١٤١	٢٠.٢	%٧٢	١.٢٠	٤.٥	٣	٥	٦	١٥	١٩	٥
						%٧	%١٠	%١٢	%٣١	%٤٠	
٦	٠.١٣٢	٢٥.١	%٦٩	١.١٢	٤.٢	٤	٤	٧	١٢	٢١	٦
						%٨	%٨	%١٥	%٢٤	%٤٢	
-	-	-	%٧٦	١.٠٣	٤.٦	المتوسط العام					

(المصدر: مخرجات حزمه البرامج الإحصائية SPSS)

ويتضح من الجدول رقم (٤) ما يلي:

- ١- إن نسبة الموافقة على عبارات الفرض الأول كلها (أكبر من ٥٠٪)، مما يعنى أن كل عبارات الفرض الأول مقبولة من وجهة نظر عينة الدراسة.
- ٢- إن العبارة الثالثة (عدم وجود سلطة مركزية وبنية تحتية إدارية للرقابة على هذه العملات) جاءت نسبة الموافقة عليها في المرتبة الأولى، بوسط حسابي بلغ (٤.٩) وانحراف معياري قدرة (٠.٩٥).
- ٣- إن المتوسط العام لإستجابات الفرض الأول بلغ (٤.٦) بانحراف معياري (١.٠٣) وهى قيمة مرتفعة، وإن قيمة مستوى المعنوية لكل عبارات الفرض الأول أكبر من مستوى المعنوية (٠.٠٥)، مما يشير إلى أنه لا توجد فروق جوهرية بين آراء مفردات عينة الدراسة حول عبارات الفرض الأول، مما يشير لصحة الفرض الأول للدراسة حول وجود العديد من العوائق لإنتشار العملات الرقمية المشفرة في مصر.

٢/٧/٤: إختبار الفرض الثاني.

بقياس آراء فئات عينة الدراسة حول عبارات الفرض الثاني الذي ينص على "لا توجد فروق جوهرية بين آراء مفردات عينة الدراسة حول وجود العديد من مشكلات التحاسب الضريبي لاستخدام العملات الرقمية المشفرة في مصر"، كانت إستجابة عينة الدراسة حول عبارات الفرض الثاني كما يوضحها الجدول رقم (٥) التالي:

جدول رقم (٥)

إستجابات عينة الدراسة حول عبارات الفرض الثاني

الترتيب	إختبار كا ٢		نسبة الموافقة	الاحصاء الوصفي		إستجابات عينة الدراسة					عبارات الفرض الثاني
	مستوى معنوية قيمة كا ٢	قيمة كا ٢		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا أوافق مطلقاً	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	
٢	٠.٨٨	٤٢.١	%٨١	١.٣٢	٤.٨	٢	٢	٥	١٤	٢٥	١
						%٤	%٤	%١٠	%٢٩	%٥٢	
						٩	٤	٩	١٤	١٢	

٧	٠.٧٨	٥١.٢	%٥٤	١.٢٢	٣.٩	%١٩	%٨	%١٩	%٢٩	%٢٥	٢
						٥	٥	٩	١٧	١٢	
٦	٠.٥٤	٦٢.١	%٦٠	١.٤١	٤.٢	%١١	%١١	%١٨	%٣٥	%٢٥	٣
						١	٢	٢	١٦	٢٤	
١	٠.٧٧	٥٤.١	%٨٣	١.١١	٤.٩	%٢	%٤	%٤	%٣٣	%٤٩	٤
						٩	٩	٥	٩	١٦	
٨	٠.٢٤	٣٣.٨	%٥٢	١.٢١	٤	%١٩	%١٨	%١١	%١٨	%٣٣	٥
						٥	٥	٣	١٧	٢٢	
٣	٠.٥٥	٢٩.٧	%٧٩	١.٤١	٤.٧	%١١	%١١	%٧	%٣٥	%٤٦	٦
						٥	٣	٤	١٦	٢٠	
٤	٠.٣٨	٢١.٤	%٧٥	١.٧١	٤.٥	%١١	%٦	%٨	%٣٣	%٤١	٧
						١٠	١٠	٧	٩	١٢	
٥	٠.٣٩	٢٢.١	%٦٥	١.٢١	٤.٤	%٢١	%٢١	%١٥	%١٨	%٢٥	٨
-	-	-	%٧٠	١.٣٣	٤.٤	المتوسط العام					

(المصدر: مخرجات حزمه البرامج الإحصائية SPSS)

ويتضح من الجدول رقم (٥) ما يلي:

- ١- إن نسبة الموافقة على عبارات الفرض الثاني كلها (أكبر من ٥٠%)، وبالتالي قبول كل عبارات الفرض الثاني من وجهة نظر عينة الدراسة.
- ٢- إن العبارة الرابعة (مشكلة عدم وجود معاملة ضريبية محددة لأنشطة العملات الرقمية المشفرة) جاءت الموافقة عليها في المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (٤.٩)، وانحراف معياري قدرة (١.١١).
- ٣- إن المتوسط العام لإستجابات الفرض الثاني بلغ (٤.١٤) بإنحراف معياري (١.٣٣) وهي قيمة مرتفعة، وأن قيمة مستوى المعنوية لكل عبارات الفرض الثاني أكبر من مستوى المعنوية (٠.٠٥)، وبالتالي لا يوجد فروق جوهرية بين آراء مفردات عينة الدراسة حول عبارات الفرض الثاني ووجود العديد من مشكلات التحاسب الضريبي للعملات الرقمية المشفرة وبالتالي قبوله.

٣/٧/٤: إختبار الفرض الثالث

وكانت إستجابة عينة الدراسة حول عبارات الفرض الثالث الذي ينص على "لا توجد فروق جوهرية بين آراء مفردات عينة الدراسة حول مدى فاعلية الاطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي لنشاط العملات الرقمية المشفرة في مصر"، كما يوضحها الجدول رقم (٦) التالي:

جدول رقم (٦)

إستجابات عينة الدراسة حول عبارات الفرض الثالث

الترتيب	إختبار كا ٢		نسبة الموافقة	الاحصاء الوصفي		إستجابات عينة الدراسة					عبارات الفرض الثالث
	مستوى المعنوية	قيمة كا ٢		الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا أوافق مطلقاً	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً	
١	٠.٧٥	٤٢.٥	%٩٠	١.١٢	٤.٩	١	٢	٢	١٥	٢٨	١
						%٢	%٤	%٤	%٣١	%٥٧	
٢	٠.٤٥	٤١.٢	%٨٥	١.٢٥	٤.٨	٢	٣	٢	١٦	٢٥	٢
						%٤	%٧	%٤	%٣٣	%٥٢	
٣	٠.٢٥	٣٩.٢	%٧٣	١.٢٢	٤.٦	٢	٥	٦	١٥	٢٠	٣
						%٤	%١١	%١٢	%٣١	%٤٢	
٥	٠.٣٤	٢٧.١	%٥٢	١.١١	٤	٩	٦	٨	١٠	١٥	٤
						%١٩	%١٣	%١٦	%٢١	%٣١	
٤	٠.٢٥	٣٩.٢	%٥٦	١.٢٢	٤.٤	٧	٤	١٠	١٢	١٥	٥
						%١٤	%٨	%٢١	%٢٥	%٣١	
-	-	-	%٧١	١.١٨	٤.٥	المتوسط العام					

(المصدر: مخرجات حزمه البرامج الإحصائية SPSS)

يتضح من الجدول رقم (٦) ما يلي:

- ١- إن نسبة الموافقة على عبارات الفرض الثالث جاءت (أكبر من ٥٠%) وبالتالي عدم وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول قبول الفرض الثالث.
- ٢- إن العبارة الأولى (تقديم مقترحات تشريعية لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي لنشاط العملات الرقمية المشفرة) جاءت في المرتبة الأولى من حيث الموافقة ثم العبارة الثانية (تطبيق برامج فعالة للفحص الضريبي)، كأحد عناصر الإطار المقترح لعلاج هذه المشكلات، بينما العبارة الرابعة (رفع مستوى الإلتزام الضريبي لدى الممولين) جاءت

الموافقة عليها في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي بلغ (٤) وانحراف معياري قدرة (١.١١).

٣- إن المتوسط العام لإستجابات الفرض الثالث بلغ (٤.٥) بإنحراف معياري قدرة (١.١٨) وهى قيمة مرتفعة، وأن قيمة مستوى المعنوية لكل عبارات الفرض الثالث أكبر من مستوى المعنوية (٠.٠٥) وبالتالي لا توجد فروق جوهرية بين آراء مفردات عينة الدراسة حول عبارات هذا الفرض وبالتالي قبول الفرض الثالث وصحته وقبول الإطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة في مصر.

القسم الخامس

النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

١/٥: النتائج.

من خلال الدراسة النظرية والميدانية للبحث يمكن إستخلاص النتائج الآتية:

- ١- العملات الرقمية المشفرة ليست نقداً قائماً بذاتها بقدر ما هي تمثيل غير مادي للنقود القانونية بتحويلها من الصفة المادية إلى الصفة الرقمية لإستخدامها كأداة للمدفوعات والتحويلات المالية بين العملاء والمؤسسات التي تصدرها بالاعتماد على الوسائل الالكترونية.
- ٢- تتميز العملات الرقمية المشفرة بالعالمية حيث يمكن نقلها في أي وقت وأي مكان في العالم وبخصوصية تامة دون المرور على أي هيئة رقابية.
- ٣- تفنقر العملات الرقمية المشفرة إلى السلطة المركزية والبنية التحتية الإدارية الواضحة، حيث تعمل منصات هذه العملات في بيئة تنظيمية غير واضحة، مع غياب السيطرة المركزية على كمية وسعر العملات المشفرة.
- ٤- من أنشطة العملات الرقمية المشفرة، نشاط التعدين وانقسام العملات والاحتفاظ بها، وتداولها في المنصات، والتبرع بها، والتمويل الجماعي والعروض الأولية للعملة المشفرة.
- ٥- لازالت المعاملة الضريبية لأنشطة تكنولوجيا سلاسل الكتل ومنها العملات الرقمية المشفرة في مصر تثير العديد من المشكلات، منها غياب أدلة الاثبات وعدم معرفة

- معلومات عن طرفي التعامل، وإقليمية الضريبة، وعدم وجود معاملة محددة للعملات الرقمية المشفرة، وعدم وجود معايير محاسبية لمعالجتها، بالإضافة لقصور الإدارة الضريبية للتعامل على تطبيقات البلوك تشين.
- ٦- يمكن الاستفادة من المعاملة الضريبية للعملات الرقمية المشفرة في بعض الأنظمة الأجنبية، لوضع محاسبة ضريبية محددة لهذه العملات في مصر خاصة التشريع الأمريكي والفرنسي والبلجيكي.
- ٧- تتمثل أهداف الاطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة، في وضع أسس وقواعد محاسبة ضريبية سليمة لأرباح هذه العملات كنشاط جديد في مصر يساعد على تمويل الخزانة العامة بها.
- ٨- تتمثل ركائز الاطار المقترح في مقترحات تشريعية توفرها محاسبة ضريبية محددة لأنشطة العملات الرقمية المشفرة، وتطبيق برامج فعالة للفحص الضريبي وتطوير أساليبه، والتنظيم الحكومي وتحسين البنية التحتية بكل منشأة، ورفع مستوى الالتزام الضريبي لدى الممولين، وإنشاء إدارة مستقلة بالمأمورية لمحاسبة أنشطة هذه العملات، وتعاونها مع إحدى شركات التكنولوجيا الرقمية.
- ٩- جاءت نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث بشأن الاطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة في مصر إيجابية مما يؤكد قبول فروض الدراسة في الواقع العملي.

٢/٥: التوصيات.

- في ضوء ما أنتهى إليه الباحث من نتائج يمكن طرح التوصيات التالية:
- ١- تعديل قانون الضريبة على الدخل، وقانون ضريبة القيمة المضافة بما يوفر الصلاحية القانونية للمعاملة الضريبية لتطبيقات تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) ومنها العملات الرقمية المشفرة. m.
- ٢- تفعيل دور المنظمات المهنية، ومكاتب المحاسبة الكبرى في مصر لتنظيم استخدام تكنولوجيا البلوك تشين، مع عقد دورات تدريبية للمحاسبين والمراجعين ومأموري الضرائب للإطلاع على كل جديد في هذه التكنولوجيا.

- ٣- إصدار معيار محاسبي أو إرشاد لمراجعة الأنشطة وعمليات تكنولوجيا البلوك تشين خاصة العملات الرقمية المشفرة.
- ٤- تطبيق برامج فعالة للفحص الضريبي يتطور من خلالها أساليب الفحص الضريبي تساعد في رفع مستوى الالتزام الضريبي لدى ممولي أنشطة وعمليات تكنولوجيا البلوك تشين، وتعاون مأمورية الضرائب مع احدى شركات التكنولوجيا الرقمية.
- ٥- إنشاء إدارة مستقلة بالمأمورية لمحاسبة أنشطة وعمليات تكنولوجيا البلوك تشين ومنها العملات الرقمية المشفرة وكافة المعاملات الالكترونية.
- ٦- إنشاء نظام تتبع إلكتروني لاسيما وأن كافة بيانات المستخدمين للإنترنت مسجلة ومعروفة بما يضمن الاحتفاظ بسجلات التعاملات مع حوكمة الشبكة مما يقلل من حالات التهرب الضريبي.
- ٧- ضرورة التنظيم الحكومي لتكنولوجيا البلوك تشين في مصر مما يفرض على المنصات الالكترونية الالتزام بلوائح تنظيمية معينة تحمي المستثمرين المتعاملين في العملات الرقمية المشفرة
- ٨- زيادة المقررات التعليمية بالجامعات المصرية في مجال المحاسبة بالتطورات التكنولوجية وآثارها المحتملة على مهنة المحاسبة والمراجعة والضرائب.
- ٣/٥: التوجهات البحثية المستقبلية.**
- في ضوء طبيعة موضوع البحث وأهميته وفروضه وحدوده، وما أنتهى إليه الباحث من نتائج وتوصيات فإنه يقترح إجراء مزيد من البحوث المستقبلية في المجالات الآتية:
- ١- مدخل مقترح للحد من التهرب الضريبي بإستخدام تقنية البلوك تشين.
- ٢- فلسفة الضريبة لنشاط الاستيراد والتصدير عبر منظومة Topic الالكترونية.
- ٣- المشكلات التطبيقية للحجز المميكن.
- ٤- أثر إستخدام تكنولوجيا البلوك تشين على مهنة المحاسبة في مصر.
- ٥- أثر إستخدام تكنولوجيا البلوك تشين على تحسين جودة التقارير المالية.
- ٦- التوظيف الملائم للعنصر البشري في ظل الدمج الرقمي بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة في مصر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية.

- ١- إبراهيم، السيد زكريا، (٢٠٢١)، "أثر إستخدام تكنولوجيا سلاسل الكتل على البيئة المحاسبية في مصر، دراسة نظرية ميدانية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ص.ص: ١٢٠-١٧٢.
- ٢- أحمد، محمد حسين، زهرى، علاء فتحى (٢٠٢٠)، "دراسة تحليلية لمشكلات المعاملة الضريبية للعمليات المشفرة"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية تجارة الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مجلد (١١)، العدد الثالث، ص.ص: ١٧٨٨-١٨١٧.
- ٣- أدريانو، أندرياس، (٢٠١٨)، "نبذة تاريخية قصيرة عن الأصول المشفرة"، مجلة التمويل والتنمية، جامعة حمدان بن محمد الليبية، مجلد (٨)، العدد الأول، ص.ص: ٢٠-٢٢.
- ٤- العباسى، عبد الحميد، (٢٠٠٥)، "التحليل الاحصائي باستخدام SPSS"، معهد الاحصاء، جامعة القاهرة.
- ٥- آمال، مرزوق، (٢٠٢٠)، "العملات المشفرة: فرص وتحديات إستخدامها"، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة عناية بالجزائر، مجلد (٦)، العدد الثاني، ص.ص: ١١٢-١٢٨.
- ٦- حامد، سمحى عبد العاطي، (٢٠٢٠)، "إطار مقترح للمعاملة الضريبية لأنشطة وعمليات تكنولوجيا البلوك تشين في مصر، دراسة إختيارية"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة جامعة عين شمس، ص.ص: ٣٤٣-٤١٨.
- ٧- صلاح، عبد الفتاح محمد، (٢٠١٥)، "البيتكوين: عمله الكترونية مشفرة قد تسبب أزمة إقتصادية عالمية جديدة"، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، جامعة الملك فهد، عدد ٣٣، ص.ص: ٢١٥-٢٧٦.
- ٨- عبد التواب، محمد عزت، (٢٠٢٠)، "مشكلات المحاسبة عن العملات الرقمية المشفرة في ضوء متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية JFRS دراسة نظرية ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد (٢٤)، العدد الأول، ص.ص: ١١٠-١٦٩.

- ٩- عبد القادر، مصطفى محمود، (٢٠١٨)، "مكافحة التجنب الضريبي الدولي في ضوء أنشطة الاقتصاد الرقمي: هل هو ضرورة أم رفاهية"، ندوة أنشطة الاقتصاد الرقمي، التحديات الضريبية، ٨ مايو، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص: ١٦٥.
- ١٠- عبد العزيز، عبد الله بن سلمان، (٢٠١٧)، "النقود الافتراضية- مفهوما وأنواعها وآثارها الاقتصادية"، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص.ص: ٢١-٦١.
- ١١- عقل، يونس حسن، حامد، سمحى عبد العاطي، (٢٠٢٠)، "مشكلات المعاملة الضريبية لأنشطة وعمليات تكنولوجيا البلوك تشين دراسة دولية مقارنة"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد (٢٤)، العدد الأول، ص.ص: ٥٥-١٠٩.
- ١٢- قايل، الباز فوزي، (٢٠٢١)، "مشكلات استخدام العملة الرقمية عند تقرير ضريبة على التبادل الإلكتروني- دراسة استطلاعية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ص.ص: ١٥٧-٢٠٦.
- ١٣- مركز هوردو، (٢٠١٨)، "منصات المعاملات البديلة والعملات الرقمية بين حرية التداول وإشكاليات الرقابة"، القاهرة، مركز هوردو لدعم التعبير الرقمي، ص.ص: ١-٧.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية.

- 1- Alonso, Nafiez, (2019), " Activities and Operations with Cryptocurrencies and Their Taxation Implications: The Spanish Case", **law journal**, vol, 8, no 3, 16 August, www.mdpi.com
- 2- AICPA, org, (2017), "**Block chain technology and its Potential Impact on the Audit and Assurance Profession**", <https://www.aicpa.or>
- 3- Bohme, R, Christin, (2015), Bitcoin: Economics, Technology, and governance **the Journal of Economic Perspectives**, P:15.
- 4- Chartered Accountants Australia(CA), (January, 2017) "The Future of Blockchain Applications and Implications of Distributed Ledger Technology", **Future (inc)**, Available at: <http://www.charteredaccountantsanz.com>.
- 5- EY, (2016), "**Italian Tax Authorities Clarify VAT Treatment of Bitcoin Transactions**", <http://www.ey.com>
- 6- Global, Legal, (2018), "**Regulation of Cryptocurrency Around the world**", June Report, the law Library of congress, <http://www.law.gov.p59>.
- 7- Gree Fit, Cecileen (2019), "An Mves Ligation into the outpttax consequences of bit coin Transaction for a south African volue-added tax vendor" south African **Journal of Economic and Management Sciences**. <http://www.sajems.org>
- 8- Hagiwara, Akikoterada,(2019), " **taxation challenges in digital economy-the case of the people's republic of china**" publication stack no. BRF190151-2, DOI: <http://dx.doi.org/0.22617/BRF190151-2>
- 9- JRS, (October,2019), "**New Crypto tox guidance**", <http://www.irs.gov/pud>
- 10- Ivaschenko, A.L., (2017), "Using Cryptocurrency in the Activities of Ukrainian small and Medium Enterprises in order to improve their investment Attractiveness" **Problems of Economy**, vol,3,P:115.
- 11- Jani, Shailak, (2018), "The Growth of Crypto currency in indio: Its challenges & potential impacts on Legislation" **April** <https://www.researchgatenet/publication/324770908>

- 12- Murphy, E.V., Murphy, (2015), Bit coin questions Answers, and Analysis of Legal issues, Congressional, Research Service, **HTTPS://fas.org/sgp/crs/R43339.pdf.**

ثالثاً: المواقع الالكترونية.

- 1- <https://www.arabfinancials.org>.
- 2- <https://www.bitcoinnews.ae>.
- 3- <https://www.litecam.com/ar>.
- ٤- <https://www.samrtdubai.ae>.
- 5- <https://www.feathercoin.com/about>.
- 7- <https://www.newswire.com>.

ملحق البحث

نموذج إستمارة الاستبيان

السيد الفاضل/.....

تحية طيبة وبعد...

يقوم الباحث بإعداد بحث بعنوان "إطار مقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة في مصر".

وقد تم إختيار سيادتكم ضمن أفراد عينة الدراسة، ولذلك يرجو الباحث التكرم بالحصول على تعاونكم في الإجابة على عبارات نموذج الاستبيان، ويتقدم الباحث بخالص شكره سالفاً على إجابتكم، مؤكداً على أن هذا الاستبيان قد صمم لأغراض البحث العلمي فقط، كما إن إجابتكم ستعامل بسرية تامة.

ولسيادتكم خالص الشكر والتقدير

الباحث

أولاً: البيانات الشخصية

الاسم (إختياري) :

.....

الوظيفة :

.....

مدة الخبرة :

.....

الجهة التابع لها :

.....

ثانياً: عبارات الاستبيان

برجاء التفضل بوضع علامة (√) أمام الإجابة المناسبة:

الفرض الأول: لا توجد فروق جوهرية بين آراء مفردات عينة الدراسة حول عوائق إنتشار

إستخدام العملات الرقمية المشفرة في مصر

عبارات الفرض الأول	أوافق تماماً	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
١- ضعف القبول العام لاستخدام العملات الرقمية المشفرة					
٢- مشكلة سهولة سرقة الهوية (JD) لكلاً من البائع والمشتري					
٣- عدم وجود سلطة مركزية وبنية تحتية إدارية للرقابة على العملات الرقمية المشفرة					
٤- إرتفاع تكلفة العملات الرقمية المشفرة					
٥- تحد من قدرة البنوك المركزية على تنفيذ السياسة النقدية للدولة					
٦- الحداثة والتقدم التكنولوجي المستمر					

الفرض الثاني: لا توجد فروق جوهرية بين آراء مفردات عينة الدراسة حول وجود العديد من

مشكلات التحاسب الضريبي لإستخدام العملات الرقمية المشفرة في مصر

عبارات الفرض الثاني	أوافق تماماً	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
١- غياب أدلة الاثبات لتعاملات العملات الرقمية المشفرة					
٢- عدم معرفة كافة المعلومات عن طرفي التعامل في العملات الرقمية المشفرة					
٣- مشكلة تتعلق بإقليمية الضريبة					
٤- عدم وجود معاملة ضريبية محددة لأنشطة العملات الرقمية المشفرة					
٥- عدم وجود ضابط إلكتروني للإلتزام بإظهار البيانات الضريبية للبائع والمشتري					
٦- عدم وجود معايير محاسبية أو إرشادات لمراجعة تعاملات العملات الرقمية المشفرة					

					٧- قصور الإدارة الضريبية للتعامل مع تطبيقات تكنولوجيا البلوك تشين
					٨- عجز البنك المركزي أو سلطة النقد عن تقديم أدلة كافية عن العملات المشفرة للمراجع الضريبي، وعدم إقتناعه بها كدليل إثبات

الفرض الثالث: لا توجد فروق جوهرية بين آراء مفردات عينة الدراسة حول مدى فاعلية الاطار المقترح لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة في مصر

عبارات الفرض الأول	أوافق تماماً	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
١- تقديم مقترحات تشريعية لعلاج مشكلات التحاسب الضريبي المحتملة لنشاط العملات الرقمية المشفرة بالاستفادة من محاسبة هذه العملات في الأنظمة الأجنبية					
٢- تطبيق برامج فعالة للفحص الضريبي					
٣- التنظيم الحكومي لتكنولوجيا البلوك تشين في مصر وتحسين البنية التحتية لكل منشأة					
٤- رفع مستوى الالتزام الضريبي لدى ممولي أنشطة وعمليات تكنولوجيا البلوك تشين					
٥- إنشاء إدارة مستقلة بالمأمورية لمحاسبة أنشطة وعمليات تكنولوجيا البلوك تشين					

أي ملاحظات يود المستقصي منه إضافتها أو توضيحها بشأن ما تقدم :

.....

